

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية ومحاسبة

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثر العولمة الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي
-حالة النظام الضريبي الجزائري-

تحت إشراف:

الأستاذة: براهيم دلال

من إعداد:

- تيت فارس

- عيدي لمين

السنة الجامعية 2022/2021

اهداء

بعد رحلة بحث واجتهاد تكلفت بإنجاز هذه المذكرة، نحمد الله عز وجل على نعمه

التي من بها علينا فهو العلي القدير.

ونتقدم بإهدائنا إلى الذين كانوا عوناً لنا في إنجاز هذه المذكرة ونورا يضيء الظلمة

التي كانت تقف أحياناً في طريقنا وإلى كل من ساهم معنا بإنجاز هذا العمل وإلى والدينا

وأهلينا وزملاء وأساتذتنا الأفاضل.

وشكراً.

شكر

بسم الله وكفى، وصلى اللهم على نبيك المصطفى، من لم يشكر الله لم يشكر الناس، الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل، وكل الشكر والعرفان للذين علمونا، وجهونا ونصحونا، في التعليم من مبتدأه إلى غاية يومنا هذا بصفة عامة، والأستاذة المشرفة التي قدمت لنا يدا العون من أجل إخراج هذا العمل المتواضع إلى النور بصفة خاصة.

في الأخير نسأل الله عز وجل التوفيق والسداد

والحمد لله رب العالمين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
-	الاهداء
-	الشكر
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
01	مقدمة عامة
الفصل الأول: النظام الضريبي والعولمة الاقتصادية	
06	مقدمة الفصل
07	المبحث الأول: النظام الضريبي
07	المطلب الأول: ماهية النظام الضريبي
07	الفرع الأول: مفهوم النظام الضريبي
08	الفرع الثاني: مضمون النظام الضريبي
09	الفرع الثالث: أهداف النظام الضريبي
11	المطلب الثاني: فعالية النظام الضريبي
12	الفرع الأول: مفهوم الفعالية الضريبية
12	الفرع الثاني: مؤشرات فعالية النظام الضريبي
14	الفرع الثالث: قياس فعالية النظام الضريبي
15	المطلب الثالث: معوقات فعالية النظام الضريبي
15	الفرع الأول: التهرب الضريبي

16	الفرع الثاني: الازدواج الضريبي
16	الفرع الثالث: الضغط الضريبي المرتفع
17	المطلب الرابع: مقومات فعالية النظام الضريبي
17	الفرع الأول: احترام مبادئ الضريبة
18	الفرع الثاني: التنظيم الفني الجيد للهيكل الضريبي
21	الفرع الثالث: كفاءة الإدارة الضريبية
22	المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية
22	المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية
22	الفرع الأول: تعريف العولمة الاقتصادية
23	الفرع الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية
25	الفرع الثالث: خصائص العولمة الاقتصادية
26	المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية
26	الفرع الأول: صندوق النقد الدولي
27	الفرع الثاني: البنك الدولي
28	الفرع الثالث: المنظمة العالمية للتجارة
29	المطلب الثالث: مظاهر العولمة الاقتصادية
29	الفرع الأول: التكتلات الاقتصادية الإقليمية
30	الفرع الثاني: التجارة الإلكترونية
32	الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي
33	المطلب الرابع: التحديات الضريبية التي فرضتها العولمة الاقتصادية
33	الفرع الأول: التنسيق الضريبي
35	الفرع الثاني: الضرائب على التجارة الإلكترونية
37	الفرع الثالث: التحفيزات الضريبية للاستثمار الأجنبي

39	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: فعالية النظام الضريبي الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية	
41	مقدمة الفصل
42	المبحث الأول: الإصلاح الضريبي في الجزائر
42	المطلب الأول: مدخل للإصلاح الجبائي
42	الفرع الأول: تعريف الإصلاح الجبائي وخصائصه
43	الفرع الثاني: مراحل الإصلاح الضريبي
43	المطلب الثاني: مجالات الإصلاح الجبائي و دوافعه في الجزائر
44	الفرع الأول: مجالات الإصلاح الجبائي
45	الفرع الثاني: دوافع الإصلاح الجبائي
47	المبحث الثاني: فعالية النظام الضريبي الجزائري على ضوء الإصلاحات
47	المطلب الأول: تقييم الفعالية وفق مدخل الأهداف
47	الفرع الأول: احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية
50	الفرع الثاني: الجباية العادية و النفقات العمومية
52	الفرع الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي
54	المطلب الثاني: تقييم الفعالية وفقا للمعيار المالي، التنظيمي و الاجتماعي
54	الفرع الأول: تقييم الفعالية وفق المعيار المالي
56	الفرع الثاني: تقييم الفعالية وفق المعيار التنظيمي
57	الفرع الثالث: تقييم الفعالية وفق المعيار الاجتماعي
60	خلاصة الفصل
61	خاتمة عامة
-	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
18	مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة	01
47	الجباية العادية و البترولية ونسبة تطورها الى الايرادات الجبائية الكلية الجزائر (2000-2024)	02
50	مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر (2000-2020)	03
52	تطور قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر الفترة(1991-2020)	04
54	تطور معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة(2000-2020)	05
56	عدد المنازعات الضريبية و نسب معالجتها(2002-2007)	06
56	استقبال مستخدمي الادارة الضريبية (2010-2014)	07
58	حصيلة الضريبة على الدخل (2000-2016)	08

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
20	طرق تقدير الوعاء الضريبي	01
23	أنواع العولمة الاقتصادية	02
26	المؤسسات الدولية للعولمة الاقتصادية	03
27	أهداف صندوق النقد الدولي	04
28	أهداف البنك الدولي	05
35	العلاقة بين النظام الضريبي و تطبيقات التجارة الالكترونية	06

مقدمة عامة

تمهيد:

تعتبر الضرائب المصدر الأساسي من مصادر المالية العامة في بعض الدول، وتقوم الدول في ذلك بتنظيم أمر الضرائب في نظام ضريبي يتسم بالإتساق والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة. ولما كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول تتغير عبر الزمن، فإن النظم الضريبية وباعتبارها جزء من الهيكل الاقتصادي لهذه الدول فإنها تتغير تبعا لتغير الظروف الآتفة الذكر، وتقوم الدول بتغيير نظمها الضريبية من أجل أن تزيد من فعالية هذه الأخيرة في تحقيق الأهداف المرسومة لها في إطار الخطة الاقتصادية.

والعالم اليوم يعرف تغيرا واضحا في العلاقات الاقتصادية في إطار ما يعرف بالعملة الاقتصادية وما جاءت به من تنامي ملحوظ في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ما ولد نوع آخر من التجارة غير التقليدية في ضوابطها وأعرافها التجارة الإلكترونية، ناهيك عن الإزدياد المطرد لظاهرة الإستثمار الأجنبي، وإزدياد الحاجة إلى إقامة تكتلات اقتصادية، هذه الإفرازات أثرت على الواقع الاقتصادي للدول وذلك بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى.

ولما كان النظام الضريبي يتأثر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة، وبما أن الواقع الاقتصادي للدول يتأثر في ظل سيادة العملة الاقتصادية ونتائجها، فإن النظام الضريبي سوف يتأثر هو الآخر.

والنظام الضريبي الجزائري لا يخرج عن هذا الإطار فإن تركيبته وهيكله يتماشى والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، فلقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال نظام التخطيط الموجه الذي يعتمد على التخطيط المركزي أسلوبا له وعلى ذلك فإن النظام الضريبي الجزائري في تلك الفترة كان يتماشى مع خصوصيات النظام الاقتصادي المتبع ولما جاء وقت التوقف بالعمل بالنظام الموجه والتحول نحو آليات السوق الحر كان لابد للنظام الضريبي الجزائري أن يجري ذلك التغير الحاصل في نمط النظام الاقتصادي المتبع مما عجل في إدخال إصلاح ضريبي شامل في سنة 1991.

الإشكالية:

وعليه من خلال الطرح السابق تتمثل لدينا الإشكالية الرئيسية للبحث فيما يلي:

-ما هو أثر العملة الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي الجزائري؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

*ماذا نعني بالنظام الضريبي و ماهي أهدافه؟

*ماذا يقصد بفعالية النظام الضريبي؟ وكيف يتم قياسها؟

* ماهي مظاهر العولمة الاقتصادية؟

* ما أبرز التحديات تجاه النظم الضريبية التي أفرزتها العولمة الاقتصادية؟

* ما واقع فعالية النظام الضريبي الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية؟

الفرضيات:

من أجل تحليل هذا الموضوع و دراسته من جوانب مختلفة اعتمدنا في ذلك على الفرضيات التالية:

* يعد النظام الضريبي الواجهة العملية للسياسة الضريبية المنتهجة في الدولة و يوضع من أجل تحقيق أهدافها، وتتمحور أهداف السياسة الضريبية في جوانب اقتصادية، مالية و اجتماعية.

* فعالية النظام الضريبي هي تلك الحالة التي يستطيع فيها النظام الضريبي أن يصل الى تحقيق أهداف السياسة الضريبية و تقاس هذه الفعالية من خلال عدة طرق حسب طبيعة الهدف أو الأهداف المراد تحقيقها.

* هناك عدة مظاهر للعولمة الاقتصادية فالدول اليوم أصبحت تتسارع نحو اقامة التكتلات الاقتصادية الاقليمية ، كما أتاح الوقت الحاضر مع انتشار المد التكنولوجي انتشار و نمو التجارة الالكترونية بالاضافة الى زيادة الاستثمار خارج الحدود المحلية.

* صاحب المظاهر التي أفرزتها العولمة الاقتصادية العديد من التحديات ذات الصلة بالنظام الضريبي فالتكتلات الاقتصادية تستوجب اقامة تنسيق ضريبي و التجارة الالكترونية تثير تحدي جباية الضرائب عليها، كما أن الاستثمار الأجنبي أجبر البلدان المضيفة على تقديم تحفيزات ضريبية له من أجل استقطابه.

* يعد النظام الضريبي فعال لأنه و منذ سنة 1992 لم يعرف اصلاحا جذريا طالما أن الدول تسترسل في تغيير نظمها الضريبية عبر الزمن من أجل الوصول الى الفعالية.

أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

* تحديد مفهوم فعالية النظام الضريبي وطرق قياس هاته الفعالية.

* ابراز مصطلح العولمة الاقتصادية وأهم التحديات التي فرضتها هاته العولمة تجاه النظم الضريبية.

* تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري في ظل انتاجات العولمة الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

* الدور المهم الذي يكتسبه النظام الضريبي في الجانب التمويلي للانفاق العام وكذلك تحقيق الأهداف العامة للدولة.

*تعاضم أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وتأثيرها على البنيان الاقتصادي بصفة عامة والنظم الضريبية بصفة خاصة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب من بينها:

*طبيعة التخصص و التي تتلاءم مع دراسة مواضيع مماثلة.

*اثراء المعارف في ميدان الجباية و الضرائب.

*سرعة التغيرات على الساحة العالمية في اطار العولمة الاقتصادية و تأثيرها على النظم الضريبية بصفة عامة و النظام الضريبي الجزائري بصفة خاصة، هذا النظام الذي تسعى الجزائر جاهدة لتفعيله لتحقيق الأهداف الموضوعية له.

حدود الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع يقتضي الأمر ضرورة اعتماد المجالات التالية:

*المجال الموضوعي: التعرف على أثر العولمة الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي الجزائري

*المجال الجغرافي: الجزائر

*المجال الزمني: 2000-2022

المنهج المتبع:

قصد الاحاطة بأهم جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعد مناسباً للوصف والتشخيص لمجموعة مكونات هذا البحث.

صعوبات الدراسة:

*قلة المراجع و الدراسات في مجال أثر العولمة الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر

*صعوبة تحصيل احصائيات جديدة للسنوات الأخيرة 2015-2022

هيكل الدراسة:

للاجابة على اشكالية الدراسة قمنا بتقسيمها الى فصلين، يحتوي الفصل الأول على مبحثين ونفس الأمر بالنسبة للفصل الثاني، حيث نتطرق في الفصل الأول الى الجانب النظري و المتعلق بالنظام الضريبي و كذا العولمة الاقتصادية، بينما خصص الفصل الثاني لدراسة النظام الضريبي الجزائري و تقييم فعاليته من خلال مؤشرات و معايير قياسية.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

إن الدول على اختلاف مستوى تقدمها الاقتصادي، وأنظمتها الاقتصادية وفي سبيل تغذية تدخلاتها في النشاط الاقتصادي تحتاج إلى المال من أجل القيام بهذا العمل، و تعتبر الضريبة من بين أهم طرق الحصول عليه، وتقوم الدولة بذلك في اطار تشريعي يقوم بتحديد موعدها ومعدلها و فرضها و طريقة جبايتها وهو ما يعرف بالنظام الضريبي، وعلى ذلك نجد أن الدول تختار النظام الضريبي ثم تسترسل في تغييره وتعديله من أجل مسايرة التغيرات ولفرض تحقيق الأهداف المحددة في خضم تلك التغيرات، و كل ذلك مرده البحث والوصول إلى فعالية النظام الضريبي.

خلال العقد الأخير من القرن العشرين شهد الإقتصاد العالمي تغيرات هامة وكبرى، هذه التغيرات أدت إلى تغير جوهرى في البيئة الدولية، ومن أبرز تلك التغيرات سقوط الاتحاد السوفياتي (الممثل للنظام الإشتراكي) سنة 1991 ومن ذلك الحين أصبح العالم يعرف تغيرات عدة تحت تأثير النظام الاقتصادي الليبرالي بزعامة الو م أ، وأصبح هناك تزايد في الظهور لما يسمى مصطلح العولمة الاقتصادية، والتغيرات التي عرفها العالم في جانبها الإقتصادي أدت إلى بروز العديد من الظواهر والتي يمكن اعتبارها على أنها نواتج لعالم متعولم من الناحية الإقتصادية وقد صاحب هذه الظواهر العديد من التحديات التي من شأنها التأثير على النظم الضريبية وفعالية هذه الأخيرة.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى كل من مفهوم النظام الضريبي وفعاليتة وهذا من خلال المبحث الأول ثم توضيح مفهوم العولمة الاقتصادية وما صاحبها من الظواهر والتحديات التي فرضتها افرزات هذه العولمة تجاه النظم الضريبية وهذا في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الأول: النظام الضريبي

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعد من الأمور الضرورية في أي مجتمع، هذا التدخل يكون بقصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وتعد السياسة الضريبية جزء من السياسة الاقتصادية في الدولة، هذه السياسة التي تتخذ من الضريبة موضعاً لها، واستخدام السياسة الضريبية يكون عن طريق اختيار النظام الضريبي الأمثل لتحقيق الأهداف المرجوة، وتعد الفعالية من إحدى المؤشرات الهامة التي من خلالها يتم الحكم على نجاح النظام الضريبي من عدمه وذلك في تحقيق أهداف ومبتغى السياسة الضريبية، إذن فما هو المقصود بالنظام الضريبي؟ وفعالية النظام الضريبي؟

المطلب الأول: ماهية النظام الضريبي

سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم النظام الضريبي ومضمونه ثم نتطرق إلى جملة أهداف النظام الضريبي.

الفرع الأول: مفهوم النظام الضريبي

يعتبر النظام الضريبي مجموعة من العناصر والعلاقات، إذ العناصر هي الأجزاء المكونة له أما العلاقات فهي التي تربط تلك العناصر، وفي هذا الصدد يوجد مفهومان للنظام الضريبي، المفهوم الضيق والمفهوم الواسع.

1- المفهوم الضيق للنظام الضريبي: النظام الضريبي بالمفهوم الضيق يعني مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الإستقطاع الضريبي في مراحلها المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل¹ وهو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة من مفاضلة بين أنواع الضرائب إلى ربط هذه الضرائب إلى الطرق العملية لتحصيلها.

2- المفهوم الواسع للنظام الضريبي: في هذا الصدد سوف نقدم مجموعة التعاريف التالية:

*التعريف الأول: النظام الضريبي بالمفهوم الواسع هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للهبوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع التي تصوغها مثله وظروفه المختلفة والتي تمثل بدورها الإطار الذي تعمل فيه الضرائب².

*التعريف الثاني: وهو ذلك التعريف الذي ارتآه المرسى السيد حجازي حيث يعبر النظام الضريبي عن مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم والواقع الإقتصادي والسياسي والإجتماعي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف المجتمع³.

¹ يونس أحمد البطريق: النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 19.

² سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي: النظم الضريبية "مدخل تحليلي مقارن"، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، دون سنة نشر، ص 13.

³ ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 18.

وعليه ومن خلال هذا التعريف يتضح أن النظام الضريبي ما هو إلا الواجهة والتطبيق العملي للسياسة الضريبية، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن السياسة الضريبية الواحدة من الممكن أن تترجم بعدة نظم ضريبية، ولذلك فاختلاف النظم الضريبية بين الدول لا يعني اختلاف السياسات الضريبية، حيث أن النظام الضريبي الذي يصلح في مجتمع ما قد لا يصلح في مجتمع آخر رغم عدم وجود اختلاف في السياسة الضريبية.

الفرع الثاني: مضمون النظام الضريبي

بعدما تطرقنا إلى مفهوم النظام الضريبي "بمفهومه الضيق والواسع"، لا بد لنا أن نقوم بتحليل وتشرح مكونات النظام الضريبي وهو ما سوف نأتي على ذكره.

1- التشريع الضريبي: تعتبر القوانين والتشريعات من بين الصلاحيات السيادية للدولة والتي تطورت مع تطور الزمن هذا التطور أدى إلى ظهور قوانين وتشريعات متخصصة تنظم ظاهرة بعينها ولها مجال محدد ومنها القانون الجبائي الذي يحمل القواعد القانونية المفروضة على المكلف بالضريبة والمتعلقة بالوعاء والتصفية والتحصيل الجبائي؛ ضف إلى ذلك المنازعات الجبائية بين المكلفين والإدارة الضريبية، ويعد القانون الجبائي فرع من فروع القانون العام، هذا الأخير هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقة بين الهيئات العامة ببعضها البعض، والهيئات العامة والأفراد، إذ أن القانون الجبائي ينظم العلاقة بين مصلحة الضرائب من جهة "جهة إدارية عمومية" وممولى الضرائب من جهة أخرى، حيث يتحدد تطبيقه بزمان معين ويرجع هذا التحديد إلى مبدأ سيادة الدولة على إقليمها¹.

2- الهيكل الضريبي: يعبر الهيكل الضريبي عن الأهمية النسبية المعطاة لكل نوع من أنواع الضرائب²، كما يمكن تعريفه على أنه بناء مكون من عدة صور فنية للضريبة ذات أوزان نسبية متقاربة أو متباعدة³، ويتحدد الوزن النسبي لضريبة معينة بنسبة حصيلتها إلى الحصيلة الضريبية الكلية أو بالأهمية النسبية لدورها في تحقيق أهداف المجتمع، وعليه فإن الهياكل الضريبية تتمايز في الدولة الواحدة من زمن إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، وتعد الهياكل الضريبية ذات استجابة تلقائية في الدول المتقدمة دون تدخل من الدولة لأجل زيادة العائد الضريبي نظرا لتقدم النشاط الاقتصادي في هذه الدول، أما في الدول النامية فإنه لا بد من القيام بتدخلات مقصودة من أجل رفع العائد الضريبي وذلك يعود إلى ضعف النشاط الاقتصادي.

3- المجتمع الضريبي والإدارة الضريبية: المجتمع الضريبي هو مجموع الممولين المكلفين بأداء الضريبة إلى الدولة، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو كيانات اعتبارية منحها المشرع الشخصية المعنوية، أما الإدارة الضريبية فهي تضم الجهات الحكومية التي لها علاقة بالجانب المالي للدولة (وزارة المالية، ومصالح الضرائب) التي تقوم

¹ سوزي عدلي ناشد: ظاهرة التهريب الضريبي الدولي واثارها على اقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 41.

² عبد المجيد قدي: مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 140.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشموي: النظم الضريبية "مدخل تحليلى مقارن"، مرجع سابق، ص 13.

على تطبيق التشريع الضريبي بمجمل أحكامه ونصوصه في إطار تحصيل الضرائب بأنواعها المختلفة تطبيقاً للقوانين الضريبية، وهي الجهة المكلفة بمتابعة الممولين ومراقبة تصرفاتهم تجاه أداء الضرائب.

الفرع الثالث: أهداف النظام الضريبي

تسعى الدولة من خلال ممارسة السياسة الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف النهائية المتمثلة في النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل ومحاربة التضخم "استقرار الأسعار" وتوازن ميزان المدفوعات، مستعملة في ذلك العديد من الأدوات والتي من بينها السياسة الضريبية، وطالما أن النظام الضريبي هو الواجهة التطبيقية والعملية للسياسة الضريبية فإن أهدافه هي الأهداف التي يرجى تحقيقها من وراء إتباع سياسة ضريبية معينة والتي تتمحور حول ما يلي:

1- الأهداف في جانبها المالي

يتحقق هذا الهدف في الحصول على موارد مالية وحصيلة ضريبية من أجل أن تستعملها الدولة في القيام بنشاطاتها التدخلية في الحياة الاقتصادية، ويعتبر هذا الهدف أقدم الأهداف للضريبة ويمثل الهدف الأساسي المراد تحقيقه من وراء فرض الضرائب في ظل النظرية التقليدية¹، فالكلاسيك يعتبرون أن دور الضريبة وهدفها هو تغطية النفقات العمومية لا غير نظراً لسيادة مذهب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وتغطية النفقات العمومية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التوازن المالي للدولة والذي من دعائمه توازن الموازنة و تأطير التضخم والتخفيف من المديونية²، فتوازن الميزانية يعني تساوي وقدرة إجمالي الإيرادات على تغطية حجم النفقات الموضوعية، وبمفهوم المخالفة فإن عجز الموازنة يعني عدم قدرة الإيرادات الجبائية على الإيفاء بمبالغ النفقات العمومية الموضوعية والمخططة، من جهة أخرى فإن الحصول على موارد مالية كافية من الحصيلة الضريبية يؤدي بالدولة إلى صرف النظر عن الإتجاه إلى التمويل عن طريق الإصدار النقدي "التمويل بالتضخم"، ومن جهة ثالثة فإن اتساع حجم العجز الموازني الناتج عن قلة الإيرادات الجبائية يؤدي إلى زيادة الطلب واللجوء إلى التمويل عن طريق المديونية وماله من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية.

2- الأهداف في جانبها الاقتصادي

كانت الضريبة في الفكر الاقتصادي التقليدي حيادية إلا أنه اليوم فمن مغالطة الواقع أن نسلم بفكرة الحيادية، فالضريبة لها تأثير وانعكاسات على كل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومن الأهداف الاقتصادية للنظام الضريبي نذكر ما يلي:

¹ محمد دويدار: في نظرية الضريبة والنظام الضريبي، الدار الجامعية، بيروت، 1999، ص 13.

² انظر: محمد فلاح: السياسة الجبائية-الأهداف والأدوات-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، 2005، ص 27.

1- تحقيق الإستقرار الإقتصادي: تعتبر السياسة الضريبية ومن خلالها النظام الضريبي من بين الأدوات الهامة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، ويكون ذلك بالتأثير على الطلب الكلي في حالة الإنتعاش فزيادة الضرائب على الإنفاق وعلى الدخل يؤدي إلى تخفيض الإستهلاك؛ و رفع معدل الضرائب على أرباح الشركات وتغيير نظام حساب الإهلاك والحد من الإعفاءات الضريبية يؤدي إلى تخفيض الإستثمارات الأمر الذي ينعكس على انخفاض الطلب الكلي وبالتالي التأثير على مستويات التضخم الناتج عن الدخل النقدي المتاح للأفراد¹، وفي حالة الركود فإن ذلك يستدعي تخفيض معدلات الضرائب على الدخل والإنفاق والأرباح من أجل بعث النشاط الإقتصادي والعودة إلى حالة الإستقرار المرغوبة.

2- توجيه عوامل الإنتاج والمشاريع الإنتاجية في الإتجاه المرغوب²: إن الموارد الإقتصادية تسعى دائما إلى التنقل حيث يمكن استغلالها في أكثر الوجوه ربحية، فإذا فرضت الدولة ضرائب مرتفعة على نشاط معين فإن عوامل الإنتاج سوف تبدأ في الإنسحاب من هذه المشاريع ذات الوطأة الضريبية الكبيرة وتتجه نحو الأنشطة التي تفرض فيها ضرائب منخفضة ويكون التوجيه القطاعي للإستثمارات ذو فعالية أكبر بالنسبة لموارد الإنتاج الجديدة والتي تتحول بسهولة إلى الأنشطة التي توجد فيها ضرائب منخفضة، أما موارد الإنتاج التي كانت تمارس نشاطها فإنه يصعب عليها تغيير وجهتها خاصة إذا كانت مشاريع تعتمد على البنية الضخمة من مصانع وآلات ومباني معدة خصيصا لنوع معين من الإنتاج.

3- زيادة تنافسية المؤسسات: حيث أن معدلات الضرائب تؤثر على رأس المال واليد العاملة والمواد المستعملة في الإنتاج، فارتفاع الضرائب سواء المباشرة أو غير المباشرة يؤثر على حجم أرباح المؤسسات ويؤدي إلى تقليصها ما ينعكس على نقص الحافز على زيادة وتوسيع الإنتاج³.

4- تصحيح إخفاقات السوق⁴: إخفاق السوق يعني عجزه عن تخصيص الموارد بكفاءة، هذا العجز يجد مصدره في الآثار الخارجية التي تعمل على تقليل التكاليف الخاصة التي تتحملها المؤسسات حين القيام بنشاطاتها مقارنة بالتكلفة التي يتحملها المجتمع، هذه التكاليف تعود إلى التلوث الصناعي واختناق حركة المرور وتقلص المساحات الخضراء... الخ، أي الآثار السلبية التي تتركها الأنشطة الإقتصادية، كما أن إخفاق السوق قد يأخذ أشكالا أخرى مثل عدم القدرة على تحقيق العمالة الكاملة أو الوصول إلى معدلات نمو ممكنة أو عدم كفاية نمو قطاع ما... الخ، وعلى إثر ذلك تتدخل السياسة الضريبية من أجل تصحيح هذه الإخفاقات التي تعجز قوى السوق الحر عن تحقيقها، فيتم وضع ضرائب نمطية مرتفعة المعدل أو منخفضة تبعا للأثر المراد علاجه.

¹ العباس بهناس: فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، فيفري 2005، ص 83.

² فوزي عبد المنعم: المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 204.

³ حسين رحيم، حجار مبروكة: السياسة الضريبية ودورها في تدعيم المؤسسات الاقتصادية المحلية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر-واقع وافاق-المركز الجامعي برج بوعريبيج، 14/15 أفريل 2008، ص 04.

⁴ الحواس زواق: دور السياسة الجبائية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 13.

3- الأهداف في جانبها الاجتماعي

إن أهداف النظام الضريبي لا تقتصر على الأهداف المالية والإقتصادية بل هناك جانبا من الأهداف الإجتماعية يسعى إلى تحقيقها النظام الضريبي ومنها ما يلي:

1- إعادة توزيع الدخل¹: إن رفاهة المجتمع لم تعد اليوم قاصرة على الحجم العالي من الدخل الوطني فحسب، بل تتحقق كذلك من خلال التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع ويكون توزيع الدخل ملائما إذا كانت النسبة التي يحصل عليها أصحاب الموارد الإنتاجية مناسبة وكافية لتحقيق مستوى استهلاكي وادخاري ملائم، ويتحقق هدف توزيع الدخل عن طريق تأثير السياسة الضريبية بتكليف العبء الضريبي على أحجام الدخل المختلفة وبصرف النظر عن نوع هذه الدخل أو مصدرها عن طريق تبني سياسة ضريبية تعتمد على تصاعدية النسب الضريبية المفروضة على مختلف المكلفين بالضريبة ومراعاة الظروف الشخصية للمكلفين.

2- توجيه المعطيات الإجتماعية: يلعب النظام الضريبي دورا هاما في معالجة بعض المشاكل الإجتماعية فمثلا يمكن استخدام الضريبة في معالجة بعض الأزمات الإجتماعية مثل إعفاء رأس المال المستثمر في قطاع السكن من الضرائب إذا كان السكن يعتبر مشكلة اجتماعية، كما تستخدم الضريبة في الحد من بعض الآفات الإجتماعية عن طريق فرض ضرائب عالية على السلع التي تتسبب في هذه الآفات مثل فرض ضرائب عالية على استهلاك أنواع معينة من المواد الإستهلاكية كالتبغ والمشروبات الكحولية².... الخ.

3- حماية البيئة: لم يعد الأمر يقتصر في وقتنا الراهن على فرض الضرائب على الأنشطة الإيجابية فقط "النشاط الإقتصادي ومختلف أوجه الإنفاق" بل أصبح التوجه أكثر فأكثر إلى فرض الضرائب على المساوئ "حماية البيئة والإنسان من المخاطر التلوثية والمؤثرات الخارجية غير المحببة"، فالنظم الضريبية أصبحت تتجه إلى فرض هذا النوع من الضرائب والتي تسمى الضرائب الخضراء بهدف المساعدة على حماية البيئة³ مثل الضرائب على الكربون المنبعث جراء النشاط الإنتاجي من قبل المؤسسات.... الخ

المطلب الثاني: فعالية النظام الضريبي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الفعالية الضريبية من خلال الفرع الأول، وفي الفرع الثاني نتناول مداخل قياس الفعالية الضريبية.

¹ فوزي عبد المنعم: المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص 209، 208.

² حسين رحيم، حجار مبروك: السياسة الضريبية ودورها في تدعيم المؤسسات الاقتصادية المحلية، مرجع سابق، ص 04.

³ سامويلسون بول، نورد هاوس: علم الاقتصاد، ط01، مكتبة ناشرون، بيروت، 2006، ص 347.

الفرع الأول: مفهوم الفعالية الضريبية

نظرا للاختلاف السائد في تعريف فعالية النظام الضريبي ، سوف نقدم من التعاريف ما يأتي:

*حسب (JEAN MARIE MONIER) فإن الإخضاع الضريبي الأمثل يتمثل في تعظيم مهام الدولة فيما يخص التوفيق بين الفوائد الخاصة والتدخل في توزيع الموارد¹، وحسب هذا التعريف فإن النظام الضريبي الأمثل هو الذي يتميز ب:

-عدم إمكانية نقل العبء الضريبي؛

-أن الضرائب المفروضة لا تشوه خيارات الأعوان الإقتصاديين.

*حسب (PIERRE BELTRAME, MEHL) فإن فعالية النظام الضريبي وتحققها ينبغي أن يكون هناك جواب عن إمكانية تصميم نظام ضريبي يتسم بالحصول على أقصى مردودية وبأقل تضحية جماعية².

* وحسب (BERNARD SALANIE) فإن فعالية النظام الضريبي تكمن في توفيقه بين العدالة الضريبية والفعالية الاقتصادية³.

*وحسب (ANNIE VALLEE) فإن النظام الضريبي الفعال هو ذلك النظام الذي يحتوي على ضرائب لا تشوه ولا تغير هيكل الأسعار النسبية ولا تقوم إلا بأثر الدخل وليس الإحلال⁴.

من خلال ما سبق تقديمه يمكن القول أن فعالية النظام الضريبي يعني بها قدرة هذا الأخير على تحقيق الأهداف الموضوعية له بشكل متسق ومتوازن، لأن هذه الأهداف في كثير من الأحيان قد تكون متعارضة فيما بينها، فتحقيق الهدف المالي قد يتعارض مع تحقيق بعض الأهداف الإجتماعية، وكذا الأمر بين الهدف الإقتصادي والمالي.

الفرع الثاني: مؤشرات فعالية النظام الضريبي

يقترح الإقتصادي veto tanzi ثمانية اختبارات تشخيصية للمساعدة على اكتشاف مدى جودة وفعالية النظام الضريبي وهي⁵:

1- مؤشرات التركيز: يقتضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ. فتجنب

¹ JEAN MARIE MONNIER : LES PRELEVEMENT OBLIGATOIRES, éd ECONOMICA, France, 1998, P53

²PIERE BELTRAME, LUCIEN MEHL : TECHNIQUES POLITIQUES ET INSTITUTIONS FISCALES COMPAREES, PUF, France, 1997, P365

³ BERNARD SALANIE : THEORIE ECONOMIQUE DE LA FISCALITE, ED ECONOMICA, France, 2002, P67

⁴ ANNIE VALLE : LES SYSTEMES FISCAL, éd SEUIL, France, 2000, P54

⁵ عبد المجيد قدي: مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 165.

وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تولد إيرادات محدودة، يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.

2- مؤشر التثتت: ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل. هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعياً لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه تأثير على مردودية النظام.

3- مؤشر التآكل: ويتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبياً. وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات والأنشطة والقطاعات، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل وعاء الضريبي؛ وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعاً في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات، ومثل هذا المسعى (رفع المعدلات) من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.

4- مؤشر تأخرات التحصيل: ويتعلق الأمر بوضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم، ولهذا لا بد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.

5- مؤشر التحديد: ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، وهذا لا ينفى في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرى. فمثلاً يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بخرية واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.

6- مؤشر الموضوعية: ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح للالتزامات الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها. ويصب هذا ضمن مبدأ اليقين، الذي يقضي حسب "آدم سميث" بأن تكون الضريبة الملزم بدفعها المواطن محددة على سبيل اليقين دونما غموض، أو تهكم، بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحاً ومعلومًا للممول، أو لأي شخص آخر؛ وهذا ما يمكن الممول من الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال السلطة من قبل الإدارة الضريبية.

7- مؤشر التنفيذ: ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي لأهدافه بالكامل وبفعالية، وهذا يتعلق أيضاً بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية، لأنها القائم الأساسي على التنفيذ، فضلاً عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

8- مؤشر تكلفة التحصيل: وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلباً على مستوى الحصيلة الضريبية وهكذا، ففي إطار تقييم درجة جودة أي نظام ضريبي فإن ذلك يجب أن ينصرف إلى ضرورة التثبيت من وجود جوانب الكفاية المالية، أي

تدبير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف النظام والعدالة (توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع وفقا لقدرتهم على الدفع بما يحقق العدالة ببعدها الأفقي والرأسي)، والكفاءة والحيادية النسبية (تقليل الآثار التشويهية للنظام بما يخفف من تأثير النظام على القرارات الاقتصادية والمراكز النسبية للعناصر الاقتصادية)، والسهولة الإدارية (وترتبط بخصائص البساطة والوضوح والشفافية واليقين والملاءمة بما ينعكس على تكاليف إدارة النظام وتكاليف الامتثال) والمرونة (التي تشير إلى درجة قدرة النظام على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، ومن ثم قدرته على تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية).

الفرع الثالث: قياس فعالية النظام الضريبي

توجد عدة طرق لقياس فعالية النظام الضريبي والتي تتمحور بين طرق وظيفية وأخرى كمية ويمكن إجمالها في المداخل التالية¹:

1-مدخل الأهداف: وفق هذا المدخل تقاس فعالية النظام الضريبي على محصلة ومدى تحقيقه للأهداف المناطة به، لكن قد يثور هناك الجدل والتساؤل على أي من هذه الأهداف نعتمد، هل نأخذ بالأهداف المعلنة أو الأهداف العملية التي تعبر عن الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسة الضريبية؟ كيف يمكن التوفيق بين الأهداف المتعارضة للنظام الضريبي؟ وما هو معيار الأهمية النسبية للأهداف؟ وهل الفعالية تعني تحقيق النظام الضريبي لأهم الأهداف أو تحقيقه لأكثر من هدف.

وقصد استجلاء الغموض عن هذه التساؤلات سوف نتطرق للمداخل الفرعية لمدخل الأهداف كمايلي:

أ-مدخل الهدف السائد: يعني بالهدف السائد هو ذلك الهدف الذي ترتضيه السلطات من جراء فرض الضريبة، فقد يكون هذا الهدف الوصول إلى حجم معين من الحصيلة الضريبية أو الوصول إلى عدد معين من المشاريع الاقتصادية من خلال عمليات التحفيز الضريبي.

ب-مدخل تعدد الأهداف: إن النظم الضريبية في غالب الأحيان تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هذه الأهداف تختلف في مضمونها وكيفية تحقيقها، لذا فإن الهدف المالي "الحصيلة الضريبية المرتفعة" لا يعبر عن كامل فعالية النظام الضريبي، وعليه لا بد من مراعاة جملة من الأهداف مثلا: حصيلة ضريبية غزيرة وتدوير النشاط الإقتصادي في الإتجاه المرغوب، مع كسب ثقة المكلفين، إلا أن هذا يعد صعب المنال لذلك يتعين على السلطات العامة تحديد الأهداف الأكثر أهمية دون إهمال باقي الأهداف، ومن ثمة ترتب تحققها حسب الأولوية ووفق الظروف الاقتصادية الإجتماعية السائدة في المجتمع.

ج-مدخل الأهداف المرحلية: كما أسلفنا الذكر فإن للنظام الضريبي مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها وهي مقسمة من الناحية الزمنية إلى أهداف قصيرة الأجل، أهداف متوسطة وطويلة الأجل، وعليه ففعالية النظام الضريبي وفق هذا المعيار تقاس بقدرته على تحقيق الأهداف المرحلية، أي اتخاذ الزمن كمعيار لقياس الفعالية.

¹ ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 76-78

2-مدخل الموارد: يستند هذا المدخل إلى افتراضين هما:

*إن النظام الضريبي نظام مفتوح يوجد في بيئة اقتصادية يؤثر ويتأثر بها، حيث أنه يتأثر بالنظام السياسي والإقتصادي ومستوى التقدم الإقتصادي، كما أنه يؤثر على الإستهلاك والإدخار والعمالة؛

* إن فعالية النظام الضريبي تتوقف على مدى قدرته في توفير احتياجاته المادية والبشرية في ظل التغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية المحيطة به.

وعليه فإن النظام الضريبي كلما استطاع توفير احتياجاته من الموارد المادية والبشرية والأدوات المساعدة للاستخدام الأمثل كلما زادت فعاليته واستطاع تحقيق أهدافه المحددة.

3-المدخل المالي: يستند هذا المدخل على القياس الكمي لفعالية النظام الضريبي، ويكون ذلك بمقارنة الحصيلة المالية من الإقتطاعات الضريبية المحققة مع حصيلة الإقتطاعات الضريبية التقديرية ويتم ذلك عن طريق النسبة التالية:

حصيلة الإقتطاعات الضريبية المحققة

$$\text{الفعالية المالية للنظام الضريبي} = \frac{\text{حصيلة الإقتطاعات الضريبية المحققة}}{100 \times \text{حصيلة الإقتطاعات الضريبية الممكنة}}$$

حصيلة الإقتطاعات الضريبية الممكنة

وبناء على هذا المؤشر يكون النظام الضريبي فعال كلما اقتربت أو تجاوزت هذه النسبة الواحد الصحيح، وفي الحالة العكسية فإن ذلك مؤشر على نقص فعالية النظام الضريبي ومن أجل الحكم الصحيح على هذا المؤشر يجب مقارنة هذه النسبة ما بين السنوات المختلفة للدراسة.

المطلب الثالث: معوقات فعالية النظام الضريبي

إن النظام الضريبي وفي سبيل تحقيقه للفعالية توجد هناك الكثير من القيود التي تقف في طريق تحقيق هذه الفعالية، هذه العوامل تحد في مجملها من الحصيلة الضريبية وذلك بتقليل حجم الوعاء وتضر كذلك بالعدالة الضريبية.

الفرع الأول: التهرب الضريبي

الضريبة تشكل عبئاً على دافعها، وعلى ذلك فهو يعمل على التحايل من أجل عدم دفعها إما بالتخلص من آدائها أي أن المكلف بها قانوناً يقوم بالتحايل على دفعها أو نقل عبئها إلى شخص آخر ويكون التخلص من الضريبة في صورتين، الصورة الأولى هي أن التخلص من الضريبة لا يكون منافياً للقواعد القانونية وهي ما نسميه التجنب الضريبي والصورة الثانية هي التصل من دفع الضريبة بمخالفة القواعد القانونية وهو ما يعبر

عنه بالتهرب الضريبي¹، وينقسم التهرب الضريبي إلى تهرب ضريبي محلي وهو الذي يكون في حدود الدولة الواحدة وتهرب ضريبي دولي والذي ينتج عن زيادة الارتباطات ما بين الدول و زيادة درجة الإنفتاح الاقتصادي.

الفرع الثاني: الإزدواج الضريبي

يعرف الإزدواج الضريبي على أنه خضوع نفس الشخص لنفس الضريبة أو لضريبة مشابهة لها من نفس العنصر وعن نفس المدة بواسطة أكثر من سلطة مالية.

من خلال هذا التعريف يتبين أن شروط الإزدواج الضريبي هي:

- وحدة الضريبة المدفوعة: أي أن المكلف يدفع الضريبة أكثر من مرة على المال نفسه؛
- وحدة الممول: يعني ذلك أن يكون الشخص الواحد هو الذي خضع للضريبة أكثر من مرة أو لضريبتين متشابهتين؛
- وحدة المادة الخاضعة للضريبة: هذا يعني أن تكون نفس المادة الخاضعة للضريبة تقطع منها ضريبتين من نفس النوع أو ضريبة واحدة في شكل مرتين؛
- وحدة المدة: أي أن يتم إخضاع نفس الشخص والمال لضريبتين أو أكثر في نفس الفترة، فلا يعد ازدواجا ضريبيا خضوع نفس الشخص والمال لضريبتين في فترتين زمنيتين مختلفتين.

الفرع الثالث: الضغط الضريبي المرتفع

إن اقتطاع نسبة كبيرة من دخول المكلفين قد يجعل هؤلاء يتهربون ويتصلون من دفع الضريبة والإمتناع عن القيام بالنشاط الإقتصادي الشيء الذي ينعكس سلبا على تحقيق الهدف المالي "رفع الحصيلة الضريبية"، والهدف الإقتصادي "الانسحاب من النشاط الإنتاجي".

* مفهوم الضغط الضريبي:

يمكن النظر إلى الضغط الضريبي من ناحيتين، الضغط الضريبي على المستوى الجزئي "الأفراد" والضغط الضريبي على المستوى الكلي "الإجمالي"²

- الضغط الضريبي الفردي: هو مقدار ما يدفعه المكلف من ضرائب أو في شكل اقتطاعات أخرى المحسوبة على أساس الإشتراكات الإجتماعية، وعليه فالضغط الضريبي هو تلك النسبة بين مجموع ما يدفعه المكلف من اقتطاعات منسوبة إلى دخله المحقق، فإذا كان R هو الدخل و مجموع الاقتطاعات فإن الضغط الضريبي الفردي يساوي :

¹ زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003، ص183.

² محمد عباس محرزى: اقتصاديات المالية العامة، ط03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص:ص: 272-273.

مجموع الاقتطاعات

$$100 X \text{-----} = \text{PFI}$$

الدخل المحقق R

- **الضغط الضريبي الإجمالي:** هو مجموع الإيرادات الجبائية المحصلة لصالح الدولة والجماعات المحلية بما في ذلك الإقتطاعات الإجبارية الأخرى منسوبة إلى بعض المقادير مثل الناتج المحلي الخام.

وتتعدد معايير قياس الضغط الضريبي بين الدول المختلفة¹، فإما أن يحسب على أساس نسبة الإقتطاع الضريبي إلى الدخل القومي، وهنا تثار مشكلات اختلاف النظم المحاسبية الوطنية في تقدير وحساب الدخل القومي، بالإضافة إلى عدم الإتفاق حول مضمون الإقتطاع الضريبي هل يشمل الإقتطاعات ذات طابع الإكراه أو يمتد ليشمل اشتراكات الضمان الإجتماعي، كما يحسب على أساس نسبة الإقتطاع الضريبي إلى مجموع الإقتطاعات العامة (مجموع موارد الدولة)، ويزداد الأمر صعوبة في هذا المقام وذلك نظرا لاختلاف مجموع موارد الدولة بين الدول المختلفة، ففي الدول التي لا تتدخل في النشاط الإقتصادي تكون هذه النسبة مرتفعة نظرا لقلة موارد الدولة، أما في الدول التي تتدخل في النشاط الإقتصادي بشكل كبير فتكون هذه النسبة ضئيلة جدا، مما يصعب من عمليات المقارنة الدولية.

المطلب الرابع: مقومات فعالية النظام الضريبي

إن ما تم التطرق إليه في المطلب السابق هو عوامل تحد من فعالية النظام الضريبي وتتنقص منها إذن فما يجب عمله من أجل الحد من الآثار السلبية للعوامل المعيقة لفعالية النظام الضريبي، من جملة ما يمكن عمله والقيام به هو ما سوف نتطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: احترام مبادئ الضريبة

هذه المبادئ أول من صاغ أساسها النظري هو الإقتصادي آدم سميث في كتابه "بحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776 وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي:

1- **مبدأ العدالة:** أي أن يكون كل الأفراد مساهمين في دفع الضرائب وهذا ما تأخذ به كل تشريعات الدول ومنها الجزائر في المادة 64 من الدستور ، وقد تطور مفهوم العدالة بين الكتاب والمنظرين ولكن عموما يمكن التمييز بين نوعين من العدالة²، العدالة الأفقية التي تقرر أن المواطنين المتساوون في دخولهم لا بد أن يدفعوا ضرائب متساوية، والعدالة الرأسية وهي أن يقوم الممولون الذين لهم اختلاف في دخولهم بدفع ضرائب مختلفة حسب درجة اختلاف دخولهم، وواقع الأمر أن العدالة الأفقية والرأسية متداخلتان، فالقول أن الأشخاص المتساوون في

¹ يونس أحمد البطريق: أصول المالية العامة، دون دار نشر، الاسكندرية، 2004، ص 93.

² سامويلسون بول، نورد هاوس: علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 339.

المقدرة التكلفة يدفعون نفس الضريبة مؤداه المنطقي بمفهوم المخالفة أن الأشخاص غير المتساوون في المقدرة التكلفة لا يدفعون نفس الضريبة.

2-مبدأ اليقين: أي أن تكون الضرائب محددة وبصفة واضحة ودونما أي إبهام؛ لكي يكون المكلف بها على علم مسبق بالضرائب المفروضة عليه ومعدلها وكافة الأحكام التشريعية المتعلقة بها.

3-مبدأ الملائمة في الدفع: ويعني هذا المبدأ جباية الضرائب في الوقت الملائم لها، مثلا كأن تجبى الضرائب على الدخل في حين تحقق واقعة الحصول عليه، والضرائب على الأجر في وقت الحصول على الأجر، وضريبة التركات في حين التملك للتركة.....الخ.

4-مبدأ الاقتصاد في النفقة: أي أن تكون الأموال المنفقة في سبيل تحصيل الضرائب أقل ما يمكن أن تكون عليه، لأنه ما فائدة صرف الحصيلة الضريبية في سبيل تحصيلها.

بالإضافة إلى هذه المبادئ هناك مبادئ أخرى منها مبدأ الاستقرار والبساطة ومبدأ المرونة.

الفرع الثاني: التنظيم الفني الجيد للهيكل الضريبي

من أجل فعالية أكبر لابد وأن يكون هناك تنظيم فني جيد للهيكل الضريبي من اختيار بين أنواع الضرائب إلى الإختيار الأمثل لتقدير الوعاء.

1-المفاضلة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة: والمفاضلة لا نعني بها الإعتماد على نوع واحد وإهمال الآخر ولكن نعني بها مدي الأهمية النسبية المعطاة لكل نوع حين بناء الهيكل الضريبي، وعملية المفاضلة تكون بناء على مزايا هذه وعيوب تلك والعكس والجدول الموالي يبين عيوب ومزايا كل نوع.

الجدول رقم 01 : مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة

المزايا والعيوب	معيار المقارنة
الضرائب المباشرة تتميز بحصيلة ثابتة نسبيا على مدار السنة، أما الضرائب غير المباشرة فهي ذات حصيللة متذبذبة لأنها ناتجة عن تصرفات عرضية متقطعة	مدى ثبات الحصيللة
الضرائب المباشرة أقل مرونة من الضرائب غير المباشرة خاصة في فترة الانكماش فتقل الدخل ويقل معها الاستهلاك وينعكس هذا على نقص حصيللة الضرائب غير المباشرة	مرونة الحصيللة "إمكانية زيادتها"

معيار الاقتصاد في النفقة	الضرائب المباشرة يلزم لتحصيلها نفقات مالية بينما الضرائب غير المباشرة فلا تحتاج الى نفقات التحصيل
معيار الوضوح	الضرائب المباشرة واضحة لأنها مبينة مقدما في كشوفات لدى إدارة الضرائب ويمكن معرفة قيمتها، أما الضرائب غير المباشرة فتتسم بالغموض لأن سعرها متضمن في ثمن السلعة وبالتالي دافعها لا يشعر بها
معيار العدالة	الضرائب المباشرة تحقق العدالة لأنها ترتبط بمبدأ القدرة على الدفع، بينما الضرائب غير المباشرة تكون بعيدة عن العدالة خاصة إذا فرضت على السلع الضرورية للاستهلاك

المصدر: من اعداد الطلبة

2- المفاضلة ما بين الضرائب النسبية والتصاعدية: كما أسلفنا الذكر فإن الضريبة النسبية هي تلك الضريبة التي لا يتغير معدلها مهما تغيرت المادة الخاضعة للضريبة وعليه فما يؤخذ على هذه الضريبة هو أنها غير عادلة، حيث أنه رغم اختلاف المقدرة على الدفع بين المكلفين إلا أنهم يدفعون نفس النسبة كما أنها تقلل من الحصيلة الضريبية¹، فلو أن الدولة تفرض ضريبة مختلفة في حال اختلاف المقدرة التكاليفية للأفراد لكان هناك زيادة في الحصيلة الضريبية، وعلى إثر هذه الانتقادات أصبحت الدول تتجه إلى الأخذ بمبدأ تصاعدية الضريبة لكونها يراعى فيها مبادئ العدالة، كما أنها وسيلة لتخفيف التفاوت بين دخول الأفراد، و رفع مستوى الفئات المحرومة².

وفي واقع الأمر فإن النظم الضريبية الحديثة أصبحت تمازج ما بين النوعين عند تصميم نظمها الضريبية، لأن ما يؤخذ على الضرائب النسبية هو مزية للضرائب التصاعدية والعكس صحيح.

3- المفاضلة ما بين طرق تقدير الوعاء المختلفة: عادة ما يتاح أمام الإدارة الضريبية الطرق التالية التي يبينها الشكل الموالي لتقدير الوعاء الضريبي.

¹ عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيجة: مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 1998، ص 2017.

² محمد عباس محرزى: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 193.

الشكل رقم 01 : طرق تقدير الوعاء الضريبي



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي: اقتصاديات المالية العامة، ط01، دار المناهج، عمان، 2006، ص105

أ/ **التقدير المباشر:** أي أن يتم تقدير الوعاء بطريقة مباشرة ويأخذ هذا النوع شكلين:

أ-1/ **إقرار المكلف:** أي أن يقدم المكلف ذاته تصريحاً عن نشاطه ودخله إلى السلطات الضريبية التي تقوم بالمراجعة والتحقق في صحة المعلومات المقدمة وتكون هذه الطريقة فعالة في حال كون المكلفين يملكون مستندات قانونية يتم الرجوع إليها في حالة التحقيق والمراجعة وطالما أن الأشخاص يحاولون التهرب من الضريبة بكل الطرق فهناك طريقة أخرى للتقدير المباشر وهي:

أ-2/ **إقرار الغير:** وهنا يكون التصريح من طرف شخص تربطه علاقة ما بالمكلف ويستطيع موافاة السلطات الضريبية بالمعلومات عن وعاء المكلف، مثل تقديم صاحب العمل إقراراً عن الرواتب والأجور التي يدفعها للموظفين وإقرار المستأجر عن قيمة الإيجار التي يدفعها للمالك.

ب/ **التقدير غير المباشر:** ويكون هذا التقدير تقريبي مبني على دلائل وقرائن ويأخذ إحدى الصور التالية:

ب-1/ **التقدير على أساس المظاهر الخارجية:** أي استنتاج الوعاء الضريبي للمكلف بناء على مظاهر معينة كعدد السيارات المملوكة وحجم وقيمة المسكن... الخ، ورغم بساطة هذه الطريقة إلا أنها في كثير من الأحيان لا تكون دقيقة وغير عادلة.

ب-2/ **التقدير الجزافي:** بموجب هذه الطريقة تقوم الإدارة بتقدير الوعاء الضريبي بناء على قرائن قد ينص عليها القانون فنكون بصدد الجراف القانوني أو أن تحدد هذه القرائن بصورة اتفاقية بين المكلف والإدارة الضريبية وتكون بصدد الجراف الاتفاقي.

ج/ **التقدير الإداري:** في ظل هذه الطريقة يقوم المشرع بإعطاء كافة الصلاحيات للإدارة الضريبية من أجل اللجوء إلى كافة الأدلة التي تكشف عن مقدار الوعاء ومن هذه الصلاحيات فحص دفاتر وسجلات المكلف المحاسبية وتلجأ الإدارة إلى هذا النوع في حالة امتناع المكلف عن تقديم التصريح أو أنه قام بالغش في تصريحاته.

الفرع الثالث: كفاءة الإدارة الضريبية

- إن كفاءة الإدارة الضريبية تساهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي ليس لشيء إلا لأن الفعالية هي فعالية العنصر البشري أولاً وقبل كل شيء والوصول إلى كفاءة الإدارة الضريبية يتطلب مقومات عديدة لعل أهمها¹:
- * توفير العناصر البشرية ذات الكفاءة الكبيرة والخبرة الواسعة هذه الكفاءة والخبرة تكتسب عن حسن التأهيل والتدريب؛
 - * توفير النظم الرقابية التي تتميز بالدقة وسرعة اكتشاف المخالفات؛
 - * فرض العقوبات المناسبة في حالة المخالفة؛
 - * منح نظام الأجور لموظفي الإدارة الضريبية يتناسب والمسؤوليات التي يضطلعون بها وتقديم مكافآت تشجيعية للموظفين المجيدين لمهامهم مثلاً كان تقدم مبالغ مالية معينة عن كل مخالفة ضريبية يتم كشفها؛
 - * تزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة الحديثة من أجل رفع مستوى الخدمات وإحصاء مختلف الممولين وتحديد ما سيلحق عليهم من ضرائب؛
 - * تبسيط أحكام قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها وذلك بغرض تحكم موظفو الإدارة الضريبية في كل الإجراءات المتعلقة بعملية التحصيل.

¹ يونس أحمد البطريق: أصول المالية العامة، مرجع سابق، ص 121.

المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية

منذ سنوات والعالم يعرف جملة من التغيرات والتطورات في جميع المجالات والميادين، ففي المجال السياسي انتهى زمن الثنائية القطبية بزوال الإتحاد السوفياتي مما مكن لأن يكون هناك قطب واحد يقود العالم، وفي المجال الثقافي فقد عرف العالم امتزاجا للثقافات و زوال الفوارق من حيث التقاليد والعادات وأصبحت شعوب العالم تتغنى بنهج ثقافي واحد، وفي المجال الإقتصادي أضحي هنالك تزايد في حرية عوامل الإنتاج في الانتقال من بلد إلى آخر و زوال الحواجز ما بين البلدان، كما عرف العالم ثورة تكنولوجية هائلة في مجال المعلوماتية والاتصال، هذه التغيرات والتطورات امتد أثرها إلى جميع بلدان العالم بدرجات مختلفة ودون استثناء، إذن أصبح العالم وكأنه قرية واحدة تزول فيها الحواجز بين البلدان والدول، هذا ما اصطلح على تسميته بالعولمة الاقتصادية. فما هو المقصود بالعولمة الاقتصادية؟ وماهي مظاهرها وأبرز التحديات التي أفرزتها؟

المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية

سوف نتناول هذا المطلب من خلال ثلاث فروع، الفرع الأول نتناول فيه تعريف العولمة الاقتصادية، والفرع الثاني أنواع العولمة الاقتصادية، لنتطرق في الفرع الثالث الى خصائص العولمة الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف العولمة الاقتصادية

أخذت العولمة الاقتصادية حيزا كبيرا من الاهتمام بين الكتاب والباحثين، ويمكن تعريفها على النحو التالي: *العولمة الإقتصادية تتمثل في عملية تحرير الأسواق وخصوصة الأصول والمشروعات، وانسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي ومن أداء بعض الوظائف، ونشر التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية¹.

*عرف صندوق النقد الدولي في تقريره لآفاق الإقتصاد العالمي سنة 1995 العولمة الإقتصادية بأنها تزايد الإعتقاد الإقتصادي المتبادل بين دول العالم عن طريق زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود؛ والتدفقات الرأسمالية الدولية؛ وكذلك سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا².

*العولمة الإقتصادية هي زيادة درجة الإندماج بين الإقتصادات في العالم من خلال التجارة والتدفقات المالية وتبادل التكنولوجيا والمعلومات بالإضافة إلى حرية تنقل الأفراد، هذا الإندماج تحدث آثاره من خلال أهمية التجارة ورأس المال³.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن العولمة الإقتصادية تعبر عن مختلف التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم في مجال التزايد المستمر لحركية رؤوس الأموال الدولية وزيادة تحريرها بالإضافة إلى تحرير السلع

¹ محي محمد مسعد: ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، ط01، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999، ص 44.

² عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 05.

³ فؤاد أبو سنتيت: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 119.

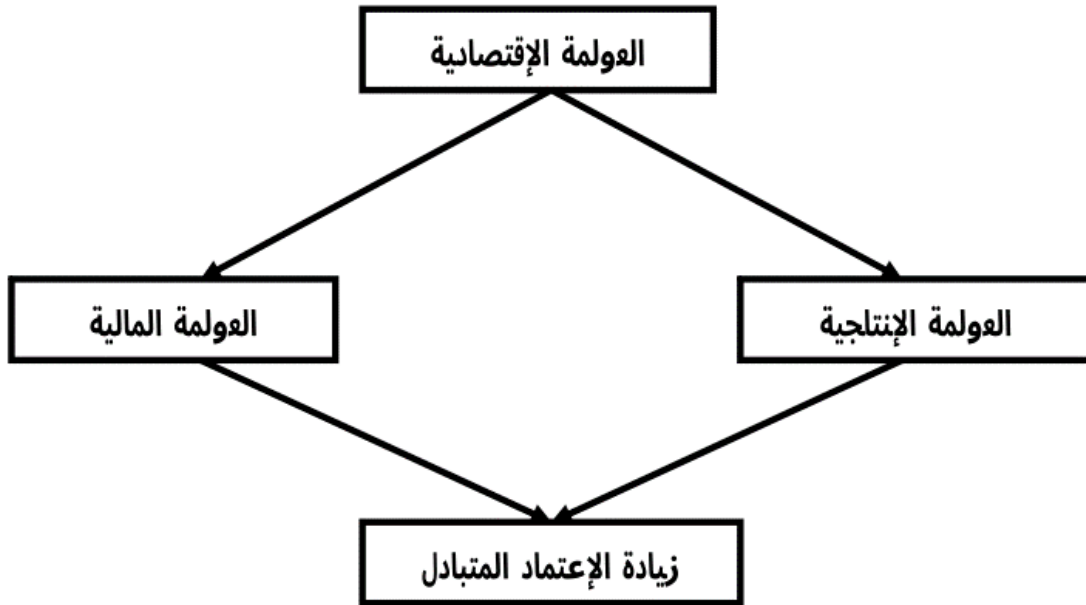
والخدمات، ونمذجة النمط الإنتاجي على مستوى عالمي وانتشار التكنولوجيا على نطاق واسع بفضل عمل الشركات المتعددة الجنسيات والتي تنظر إلى العالم على أنه كتلة واحدة. والعولمة الاقتصادية جعلت العالم في وقتنا الحاضر يتميز بما يلي¹:

- * تحرير التجارة الدولية تحت غطاء وفي إطار المنظمة العالمية لتجارة
- * ظهور التحالفات الإستراتيجية للشركات العالمية و زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- * التزايد المستمر لانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية
- * التطور المذهل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الفرع الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية

يمكن تلخيص أنواع العولمة الاقتصادية في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: أنواع العولمة الاقتصادية



المصدر: عبد الحميد عبد المطلب: العولمة الاقتصادية " منظماتها شركاتها تداعياتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006

ص 16

1-العولمة الإنتاجية: إن عولمة الإنتاج تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، هذه الشركات أدت إلى أن قرارات الإنتاج أصبحت تتخذ من منظور عالمي ووفقا لإعتبارات الرشادة الاقتصادية وتبعا لما يتعلق بالتكلفة والعائد ويكمن النظر إلى عولمة الإنتاج من خلال¹:

¹ رميدي عبد الوهاب: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص94.

أ/ الإتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية: ويمكن إبراز هذا الإتجاه من خلال المؤشرات التالية:
 * أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي، ففي سنة 1995 زاد معدل نمو التجارة العالمية ب 9% بينما زاد الناتج الإجمالي العالمي ب 5% فقط.
 * متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ 11,2% عام 2000 بالمقارنة مع عام 1999 بقيمة بلغت 7759 مليار دولار أمريكي، بينما الناتج العالمي بلغ في نفس السنة 31171 مليار دولار وبمعدل نمو 4,7%، أما في سنة 2003 فمتوسط نمو التجارة الدولية كان 8,6%، بينما كان معدل نمو الناتج العالمي في نفس السنة 3,7%.

ب/الإتجاه الخاص بتزايد الإستثمار الأجنبي المباشر: في ظل التقسيم الدولي للعمل الذي ذكرناه حين التطرق لخصائص العولمة الاقتصادية والذي بمقتضاه تتوزع عملية إنتاج السلعة الواحدة عبر العديد من الدول فإن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت تضع في الحسبان عند إعداد استراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية أن العالم في مجموعه يمثل سوقا واحدا، ويتحدد دور كل جزء منه في العملية الإنتاجية وفقا للخطط هذه الشركات وما تراه متوافرا في كل دولة من مزايا ومقومات.

2-العولمة المالية: تعود فكرة العولمة المالية إلى نهاية الستينيات من القرن الماضي، عندما نادى الولايات المتحدة الأمريكية بنظام تعويم العملات بعد انهيار النظام النقدي الدولي²، والعولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالإنفتاح المالي مما أدى إلى ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ويمكن الإستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما³:

*المؤشر الأول: والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث أن هذه المعاملات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996، وإلى 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

*المؤشر الثاني: والخاص بتطور النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فالإحصائيات تشير إلى أن التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي

¹ عبد الحميد عبد المطلب: العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص-ص: 44-46.

² بن حمودة محبوب: قراءة مبسطة في عولمة المصارف، مجلة افاق، الصادرة عن جمعية افاق اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة البلدة، العدد 02، جوان 2003، ص24.

³ معيزي قويدر: العولمة المالية وحركة رؤوس الأموال، مجلة افاق الصادرة عن جمعية افاق اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة البلدة، العدد 05، سبتمبر 2005، ص85.

1,2 تريليون دولار في عام 1995، وهو ما يزيد عن 84% من الإحتياجات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

الفرع الثالث: خصائص العولمة الاقتصادية

تتميز العولمة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي¹:

* سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك بأقصر وقت ممكن، حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها في ظل العولمة؛

* ديناميكية مفهوم العولمة: إن مفهوم العولمة في جانبها الإقتصادي أو في جوانبها الأخرى تتميز بالديناميكية والحركية والتغير نتيجة تغير وتبدل القوى الإقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل؛

* تزايد الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل أي تعاضم التشابك والترابط بين الأطراف المتاجرة، كما أدى هذا الاعتماد المتبادل إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد واخر أو بين مجموعة من البلدان وأخرى، وقد ترتب على زيادة الإعتماد المتبادل آثار عديدة لعل أهمها:

- زيادة درجة التعرض للصدمة الوافدة من الخارج، نظرا للإرتفاع الكبير لتأثر النشاط الاقتصادي المحلي بما يحدث من صدمات في العالم الخارجي؛

- سرعة انتقال هذه الصدمات من بلد إلى آخر، سواء كانت هذه الصدمات سلبية أم ايجابية؛

- تزايد أهمية التجارة الدولية؛

- زيادة درجة التنافسية في الإقتصاد العالمي بسبب زوال العوائق أمام تدفقات السلع ورؤوس الأموال.

* وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل: حيث أصبح من غير الممكن أن يتم الإنتاج بمعزل عن الإعتماد عن الآخرين، بل أصبح ينبغي التخصص في إنتاج جزء من المنتج الصناعي الوحيد؛

* زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات ويبدو ذلك واضحا من خلال النظر إلى حجم إيراداتها وحصتها في التجارة العالمية، حيث أن أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم وصل إجمالي إيراداتها إلى 45% من الناتج الإجمالي العالمي لسنة 1996، كما استحوذت الشركات متعددة الجنسيات على 40% من حجم التجارة الدولية²؛

* تزايد دور المؤسسات الإقتصادية العالمية في إدارة العولمة، هذه المؤسسات هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة وهو ما سوف نتناوله في المطلب الثاني من هذا المبحث.

¹ عبد الحميد عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص-ص: 22-33

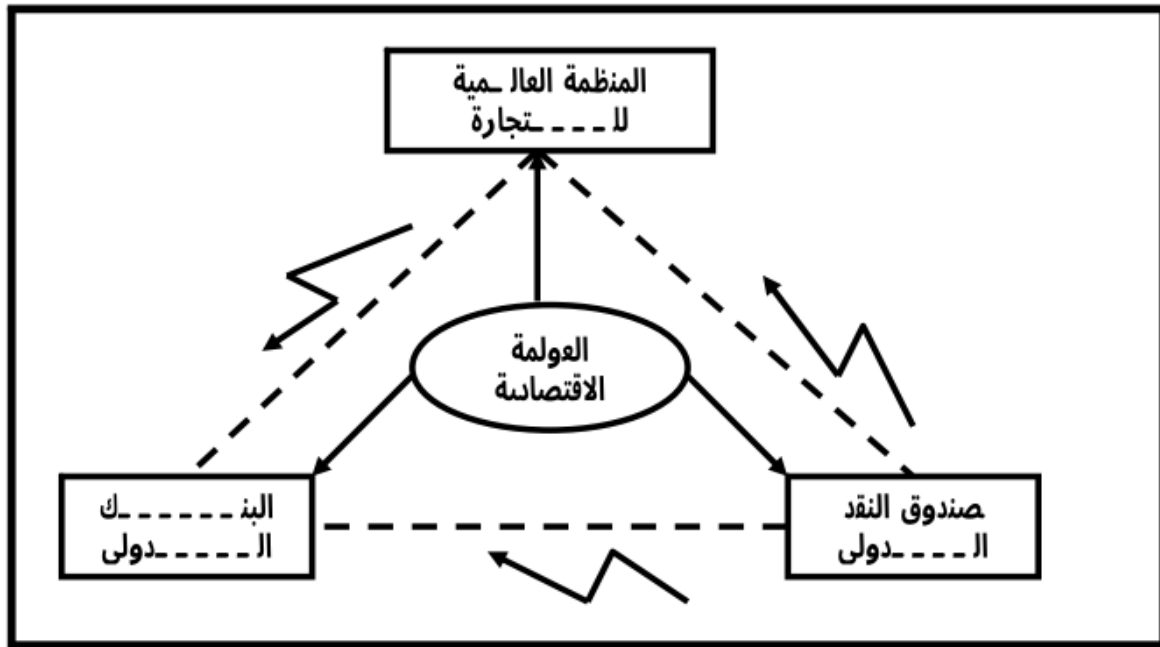
² الجوزي جميلة: مظاهر العولمة الاقتصادية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص09.

*تقليص درجة سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية، فحكومات الدول أصبحت تطبق سياسات مالية ونقدية وفقا للخطوط والمعايير التي ترسمها جهات فوق إقليمية أي المؤسسات الاقتصادية الدولية؛
*زيادة حركة رأس المال مما أدى إلى تعاظم الإستثمارات غير المباشرة عن طريق أسواق المال العالمية¹.

المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية

هناك مجموعة من المؤسسات هي التي أصبحت تسرع من عملية العولمة الاقتصادية. وتعمل من أجل أن يكون هذا العالم على إطار عالي من التعولم وذلك بفضل ما تتادي به من مذهبية لبرالية ومحاولة تكريس دعائم التحرر في الاقتصاديات المحلية، والمؤسسات التي ترسي دعائم العولمة الاقتصادية يوضحها الشكل التالي.

الشكل رقم 03 : المؤسسات الدولية للعولمة الاقتصادية



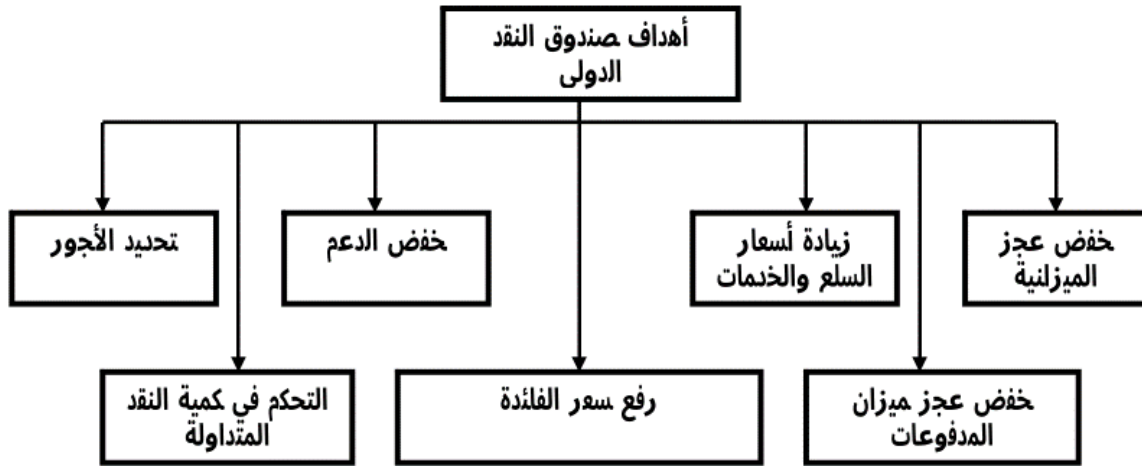
المصدر: محسن أحمد الخضيرى ، العولمة الاجتياحية ، ط01، مجموعة النيل العربية ، مصر، 2001، ص99

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي

أنشأ في 25 ديسمبر 1945 بموجب اتفاقية بروتون وودز الموقعة في عام 1944 من حوالي 44 دولة، وأريد له أن يقوم بإدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي، وهو يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف يوضحها الشكل الموالي

¹ نفس المرجع السابق، ص09.

الشكل رقم 04 : أهداف صندوق النقد الدولي



المصدر: عبد الرحمن تومي، العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 04، 2004، ص 46

وصندوق النقد الدولي يحقق أهدافه من خلال لجوء الدول التي تعرف عجزا في موازين مدفوعاتها لطلب المساعد منه سواء مساعدة مالية في شكل تسهيلات أو تقديم المشورة الفنية، فتقديم ذلك من قبل الصندوق يقتضي التزام الدول بحزمة من الشروط والقيام بعدد من الإجراءات وعادة ما تتكون حزمة الشروط والإجراءات مما يلي¹:

- *التقليل من الإنفاق العام و رفع الدعم عن السلع و رفع الضرائب من أجل تخفيض العجز في الميزانية؛
- *تخفيض قيمة العملة وإيجاد سوق در للنقد الأجنبي دون رقابة من الدول المعنية؛
- *تحرير التجارة الخارجية من خلال خفض التعريفات الجمركية و رفع الحواجز الجمركية؛
- *خفض الإقتراض الحكومي من البنوك المركزية ووضع سقف محدد للمبالغ المقترضة من أجل التحكم في معدلات التضخم

*تبني سياسات إدارة الطلب والتي تركز على تخفيض وتحديد الأجرور الحقيقية خاصة في القطاع العام
*تحرير الأسعار وكذا الأمر بالنسبة لسعر الفائدة

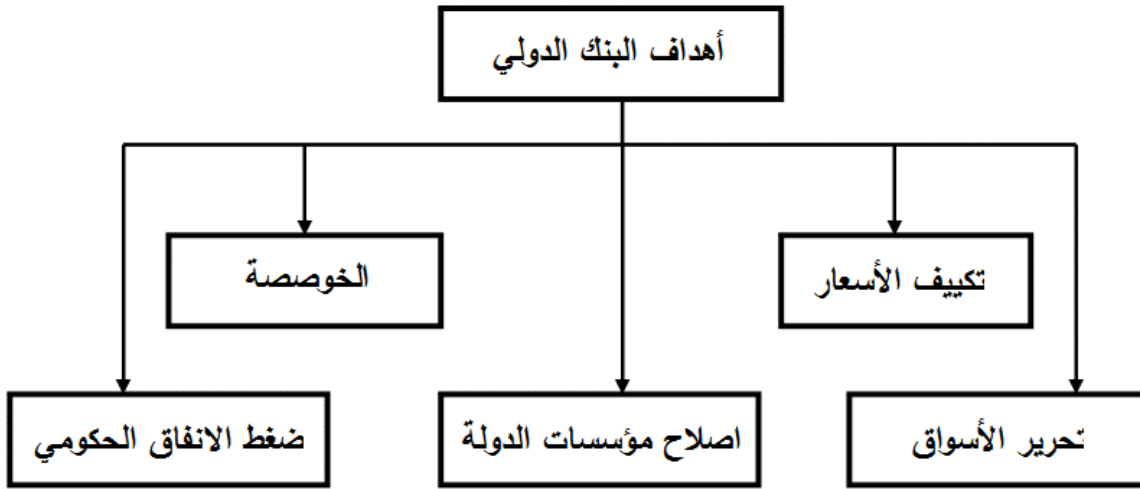
هذه الإجراءات في جوهرها تحمل مبدأ تدرس اقتصاديات الدول الصالح مجموعة السبعة الكبار التي وجدت في صندوق النقد الدولي مطية لها من أجل الوصول إلى استغلال ثروات الأمم عبر العديد من الوسائل وعن طريق الشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الثاني: البنك الدولي

هو نفسه وليد مؤتمر بروتون وودز، بدأ مهامه عام 1946، وجملة أهداف البنك الدولي يبينها الشكل التالي.

¹ اكرام عبد الرحيم: العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة. "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 138

الشكل رقم 05 : أهداف البنك الدولي



المصدر: عبد الرحمن تومي، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، مرجع سابق، ص 47

كان هدفه هو إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية ثم تحول بعد ذلك إلى مساعدة الدول النامية وتقديم القروض لها من أجل تصحيح الاختلالات المالية العميقة في هذه الدول واستفادة هذه الدول من قروض التكيف أو التصحيح الهيكلي يتضمن الإلتزام بما يلي¹:

* الكفاءة في استخدام الموارد ويدخل فيها معايير الإستثمارات العامة وأولويات الإستثمار وسياسات الأسعار والحوافز في مختلف القطاعات؛

* تعبئة الموارد اللازمة ويدخل فيها تقليل دور القطاع العام والتحول إلى الخصوصية وحسن إدارة الدين العام الداخلي والخارجي

* تحرير التجارة الخارجية و زيادة الحوافز التصديرية وإصلاح التعريفات الجمركية؛

* إصلاح المؤسسات الإنمائية بما في ذلك النظام المصرفي ونظام الضرائب والإدارة العامة.

إذا قارنا بين الصندوق والبنك فإننا لا نجد الإختلاف إلا في الوسيلة بينما الغلبة والهدف هو واحد²، وهو الدفع نحو سياسة اقتصاد السوق والتمكين رأس المال الأجنبي من التوطن في مختلف البلدان وإزالة الحواجز المختلفة أمام حرية وحركة رؤوس الأموال.

الفرع الثالث: المنظمة العالمية للتجارة

أنشأت هذه المنظمة على أنقاض الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) وذلك في سنة 1994 بعد الانتهاء من جولة الأرجواي، وجاءت هذه المنظمة لتكمل الضلع الثالث لإدارة دواليب الإقتصاد العالمي رفقة مؤسستا بروتن وودز وتتمثل مهامها فيمايلي¹:

¹ عبد الحميد عبد المطلب: العولمة الاقتصادية "منظماتها شركاتها تداعياتها" ، مرجع سابق، ص 88
² عبد الرحمان تومي: العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 88.

- *الإشراف على تنفيذ الإتفاقيات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية؛
- *تنظيم وإدارة المفاوضة بين الدول الأعضاء؛
- *الفصل في المنازعات المرتبطة بتطبيق الإتفاقيات التجارية؛
- *مراقبة السياسات التجارية وتوجيهها بما يتماشى والقواعد اللازمة لاقتصاد السوق؛
- *التعاون والتنسيق مع الصندوق والبنك الدوليين من أجل توجيه ووضع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

والمتحكم في قرارات هذه المنظمة هي الدول الليبرالية الكبرى والتي تقوم بتوجيهها حسب ما يحقق لها مصالحها، ورغم أن أهداف هذه المنظمة جاء على هوى الدول الكبرى إلا أن السلوك العملي لهذه الأخيرة كثيرا ما جاء منطويا على خرق مبادئ اتفاقيات هذه المنظمة، وكأن واقع حالهم يثبت أنهم يتكلمون كأصحاب مبادئ ويعملون كأصحاب مصالح، وخير ما يفسر ذلك هو طول عمر مفاوضات جولة الأرجواي وتعدد جولاتها على مدى أزيد من سبع سنوات.

إن المؤسسات الثلاثة ماهي إلا مطية اتخذت من أجل أن يتم توسيع نطاق الليبرلة الاقتصادية وإزالة الحدود والعوائق أمام تحركات رؤوس الأموال وتحييد الحواجز من أجل أن يكون العالم بدون حواجز لتنشط فيه الشركات المتعددة الجنسيات محققة بذلك أغراض وأهداف الدول العظمى.

المطلب الثالث: مظاهر العولمة الاقتصادية

إن العولمة الاقتصادية وما تشهده من زيادة حرية السلع والخدمات والتجارة و رأس المال والثورة التكنولوجية في مجال الإتصالات والتكنولوجيا وازدياد نفوذ ودور الشركات المتعددة الجنسيات قد أفرزت العديد من النتائج والمظاهر، هذه المظاهر تتمثل في الازدياد المفرط نحو التوجه إلى إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وظهور نوع جديد من التجارة (التجارة الالكترونية)، وزيادة التوجه نحو تعميم الإستثمار الأجنبي على نطاق عالمي، هذه المظاهر هي ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: التكتلات الاقتصادية الإقليمية

1- مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية

التكتل الاقتصادي الإقليمي هو المسار الذي يؤدي بعدة بلدان إلى تكوين مجال جمركي أو اقتصادي موحد²، كما يمكن تعريفه على أنه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم من مجموعة من الدول المتجانسة والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم المنافع وزيادة التجارة البينية لتحقيق أكبر عدد ممكن من التبادل فيما بينها؛ بغرض الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية

¹ ناصر مراد: المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على الاقتصاد الوطني، مجلة افاق، الصادرة عن جمعية افاق اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة البليدة، العدد 03، 2004، ص 21.

² سليمان ناصر: التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 01، 2002، ص 87.

لشعوب تلك الدول¹، والتكتل الإقتصادي بهذا المفهوم هو المرآة العاكسة للجانب التطبيقي لعملية التكامل الإقتصادي.

2- خصائص التكتلات الإقتصادية الإقليمية:

تتميز التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصرنا الراهن بالخصائص التالية²:

* إن هذه التكتلات هي تكتلات قارية أي أنها تنشأ داخل قارة معينة مثل الإتحاد الأوروبي في أوروبا والنافتا في أمريكا الشمالية، والاسيان في اسيا، والكوميسا في إفريقيا؛

* تتنوع التكتلات الإقتصادية الإقليمية ما بين تكتلات بين الدول المتقدمة وتكتلات بين الدول النامية وهناك تكتلات هي خليط ما بين الدول المتقدمة والنامية؛

* اختلاف الإستراتيجيات التي يبني عليها التكتل، فنجد مثلا التكتل الإقتصادي الأوروبي مبني على إستراتيجية هجومية، حيث يسعى إلى إقامة علاقات وتمتينها مع دول شرق وجنوب المتوسط، بينما التكتل الإقتصادي لشمال أمريكا هو ذو إستراتيجية دفاعية "مواجهة الإتحاد الأوروبي"؛

* إن التكتلات الموجودة لا تقتصر على نموذج أو صورة معينة من أشكال التكتل. فمنها ما وصل إلى درجة الإتحاد الإقتصادي "التكتل الإقتصادي الأوروبي"، ومنها ما يأخذ صورة منطقة التجارة الحرة.

الفرع الثاني: التجارة الإلكترونية

1- تعريف التجارة الإلكترونية:

لقد تعددت تعريفات التجارة الإلكترونية بين الكتاب والمؤلفين تبعا لوجهة النظر المعتمدة في تناول الموضوع ومن تلك التعاريف نقدم ما يلي:

* التجارة الإلكترونية هي كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري تساهم فيها شبكة الإنترنت بصفة إجمالية أو بصفة جزئية كالتزود بمعلومات (عن طريق شبكة الإنترنت أو شبكات تجارية أخرى) تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقا، وسواء تم التسديد الكترونيا ؛ بصك و رقي؛ نقدا أو بطريقة أخرى³.

* التجارة الإلكترونية في عمليات بيع وشراء المنتجات وتبادل المعلومات بين البائعين والمشتريين من خلال شبكة الأنترنت والحاسبات الآلية⁴.

* التجارة الإلكترونية يمكن النظر إليها من أكثر من وجهة نظر⁵:

- من منظور الاتصالات: فالتجارة الإلكترونية هي نقل معلومات، خدمات ومنتجات، ومدفوعات عبر خطوط الهاتف وشبكات الحاسبات أو أية وسيلة الكترونية

¹ عبد الحميد عبد المطلب : السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، الطبعة 01، 2003، ص 30.

² نفس المرجع السابق، ص 35.

³ ابراهيم بختي : التجارة الإلكترونية(مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005، ص42.

⁴ طه طارق: التسويق و التجارة الإلكترونية ، ط2، منشأة المعارف ، الاسكندرية، 2005، ص319.

⁵ عزة عطار: التجارة الإلكترونية بين البناء و التطبيق، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003، ص02،03.

-من منظور الخدمات: التجارة الإلكترونية هي أداة تسمح للمؤسسات والمستهلكين والإدارة بخفض تكلفة الخدمة مع تحسين جودتها وزيادة سرعة توصيلها.

وفي هذا الصدد ينبغي أن نفرق بين التجارة الإلكترونية والتجارة عبر الأنترنت، فهذه الأخيرة جزء من الأولى وليست هي نفسها، فمثلا إذا أدخلت أمر توريد طلبية للعميل في حاسوبك الآلي فسوف يولد تلقائيا فاتورة الكترونية وقيد الكتروني جديد في دفتر اليومية والأستاذ، وهذا يعد تجارة الكترونية وإذا أرسلت هذه الفاتورة بالبريد الإلكتروني إلى العميل عبر الأنترنت فإن ذلك يعد تجارة عبر الأنترنت وتجارة الكترونية في نفس الوقت.

2- خصائص التجارة الإلكترونية:

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد للتجارة الإلكترونية إلا أنه يمكن الوقوف على الخصائص التالية لها¹:

***اختفاء الوثائق الورقية:** حيث أن التعاملات الإلكترونية تزيح وجود الوثائق الورقية المتبادلة في إجراء المعاملات، ذلك لأنه كافة الإجراءات والمعاملات والمراسلات تتم الكترونيا دون استخدام أية أوراق وهكذا تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح لكلا الطرفين في حالة نشوء نزاع بينهما؛

***البيع عبر جميع أنحاء العالم،** حيث أنه في ظل التجارة الإلكترونية فإن الشركات العملاقة أو الصغيرة على حد سواء تستطيع أن تمارس عمليات البيع عبر كافة أقطار العالم باستعمال شبكة الأنترنت، هذا الأمر يؤدي إلى انفتاح الباب على مصراعيه لمشكلات الولاية القانونية في الجانب الضريبي بسبب اختلاف النظم الضريبية في الاعتماد على معيار المقصد أو المصدر في فرض الضريبة؛

***الانفصال المكاني:** تتيح التجارة الإلكترونية للمؤسسات القدرة على إدارة تعاملاتها التجارية من أي موقع جغرافي، لأن مقر المعلومات الخاص بالشركة ممكن أن يكون في أي مكان، بل وإنه يوجد أكثر من مقر للشركة الواحدة في أكثر من بلد لتحقيق سهولة الاتصال بالعملاء ووفقا لمواقعهم الجغرافية؛

***عدم إمكانية تحديد هوية المتعاقدين:** حيث في ظل التجارة الإلكترونية لا يرى طرفا المعاملة منهما الآخر، وقد لا يعرف أي منهما كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالطرف الآخر كما هو الحال في التعاملات التجارية التقليدية، ونتيجة لذلك وفي المجال الضريبي قد يجد البائعون عبر الأنترنت صعوبة في استكمال الملفات الضريبية التي تقيد السلطات التشريعية الالتزام بها، وقد يستغل هؤلاء البائعون عدم تسجيل هذه التعاملات في الدفاتر المحاسبية الرسمية تهربا من الضريبة؛

***ظهور منتجات جديدة (منتجات رقمية):** أتاح التعامل بالإنترنت إمكانية تسليم بعض المنتجات الكترونيا مثل "برامج الحواسيب، التسجيلات الموسيقية، أفلام الفيديو، الكتب والأبحاث والتقارير" إلى جانب بعض الخدمات مثل الاستشارات، مما يخلق تحديا صعبا أمام المشرع في كيفية إخضاع كل ذلك إلى الضريبة

¹ سعيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب "سياسات نظم و قضايا معاصرة" الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص588، 587.

* كما أنه من خصائص التجارة الالكترونية اختصار الوقت في بيع وشراء السلع على عكس ما هو عليه في التجارة التقليدية التي تحتاج إلى وقت كبير من أجل إنجاز الصفقة من بيع وشراء.

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي

1- تعريف الإستثمار الأجنبي

* يمكن تعريف الإستثمار الأجنبي على أنه الإستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر¹، إذن يمكن أن ينظر إلى الإستثمار الأجنبي على أنه ذلك الإستثمار الذي يعمل على جاب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا ويوفر فرص العمل؛

* الإستثمار الأجنبي هو انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها أو الإكتتاب في الأسهم والسندات أو الفروض بهدف الحصول على فوائد مجزية²

2- أشكال الإستثمار الأجنبي:

يمكن أن نتناول أشكال الاستثمار الأجنبي بحسب طبيعته كالتالي:

أ/ الإستثمار الأجنبي المباشر:

* يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه تملك المستثمر الأجنبي الجزء أو كل الإستثمارات في المشروع المعين ناهيك عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بنحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة³.

* تعريف صندوق النقد الدولي: الإستثمار الأجنبي المباشر هو الإستثمار الذي هدفه حيازة مصالح دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان باد المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة⁴، ويكون استثمار أجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال⁵.

¹ زغيب شهرزاد: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، سبتمبر 2005، ص72.

² دريد محمود السامرائي: الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006، ص72.

³ عبد السلام أبو قحف: نظرية التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1989، ص13.

⁴ فارس فوضيل: هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004، ص209.

⁵ أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004-2005، ص19.

*تعريف منظمة التعاون والتنمية: (ocde) فقد عرفته على أنه ذلك الإستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة في المؤسسات لاسيما ذلك الإستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

-إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع؛

-المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة؛

-إقراض طويل الأجل "خمس سنوات أو أكثر"¹.

ب/الإستثمار الأجنبي غير المباشر:

*يتعلق الإستثمار الأجنبي غير المباشر بقيام المستثمر الأجنبي بالتعامل في الأنواع المختلفة من الأوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية أو حقوق دين، وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الإستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال المؤسسات المالية المتخصصة (مثل صناديق الإستثمار) عن طريق شراء الأدوات المالية التي تصدرها².

*الإستثمار في الأدوات المالية ينطوي على تملك الأفراد والهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الإستثماري³

المطلب الرابع: التحديات الضريبية التي فرضتها العولمة الاقتصادية

لقد صاحب المد العولمي الذي شهده العالم في العقد الأخير من القرن الماضي على المستوى الاقتصادي الذي نهتم بدراسته "العولمة الاقتصادية" العديد من المظاهر التي لم تكن معهودة سابقا وقد تطرقنا إليها في المطلب السابق، هذه الأخيرة أدت الى بروز تحديات تجاه النظم الضريبية، فما هي أبرز هذه التحديات؟

الفرع الأول: التنسيق الضريبي

يندرج التنسيق الضريبي ضمن إطار تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية بين الدول وفي إطار التكتلات الاقتصادية بغرض تحقيق درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين الدول المنضوية في تكتل إقليمي معين.

1- مفهوم التنسيق الضريبي:

يشتمل التنسيق الضريبي على مجموعة من القواعد والاتفاقيات والتعاقدات التي تبرم بين عدد من الدول من أجل إزالة التناقضات والتشوهات بين النظم الضريبية المختلفة فيما بينها والحد من الآثار الضارة بالتكامل الاقتصادي، كما يشير مفهوم التنسيق الضريبي إلى ذلك المسار من التشاور الموجود بين دول أعضاء في تكتل إقليمي حول طرق تنظيم أنظمتها الضريبية بشكل متماثل ومنسجمة فيما بينها⁴

¹فارس فوضيل: هل يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية ، مرجع سابق، ص209.

²أميرة حسب الله محمد: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، مرجع سابق، ص43.

³ عبد السلام أبو قحف: نظرية التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص13.

⁴ محمد عباس محرزى : التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا الصادرة عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف، العدد02، ماي 2005، ص09.

كما يمكن تعريف التنسيق الضريبي على أنه مجموعة القواعد والاتفاقيات والتعاقدات التي تبرم بين عدد من الدول فيما بينهم، أو بين عدد من الدول ومجموعة من المستثمرين حول شروط المعاملة الضريبية فيما بين أطراف الاتفاقية خلال فترة محددة بهدف تنمية الاستثمارات والتجارة البينية لصالح الأطراف المعنية¹ ويبدو من هذا التعريف أنه يتناول التنسيق الضريبي من منخل تنمية المكاسب في التجارة البنية وتبادل الاستثمارات البنية وليس بغرض تكوين كتل اقتصادي للوصول إلى الوحدة الاقتصادية.

2- شروط التنسيق الضريبي

لا يمكن أن يتجسد التنسيق الضريبي بين الدول إلا يتوفر مجموعة من الشروط اللازمة له، كما أنه لا يمكن تحقيق التنسيق الضريبي إلا باختيار الآليات المناسبة لذلك.

إن تنسيق السياسات الضريبية يدخل في إطار تنسيق السياسات الاقتصادية ما بين الدول المنضوية تحت إطار كتل اقتصادي ما، ولنجاح عملية التنسيق الضريبي لا بد من توفر جملة من الشروط التي تأتي على ذكرها وإلا تحول التنسيق الضريبي إلى مجموعة من القوانين الجامدة والتي لا تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنسيق، ومن جملة الشروط الواجب توفرها ما يلي²:

* ضرورة وضع الأهداف المراد تحقيقها من عملية التنسيق الضريبي وتحديدًا بصفة دقيقة من حيث المضمون ومن حيث الزمن أي تحديد نوع الهدف المراد تحقيقه مع ربط تحقيق هذا الهدف بعنصر الزمن، ومراعاة أهمية هذا الهدف من حيث التحقيق في الزمن القصير أو الزمن الطويل؛

* بناء قاعدة بيانات العملية التنسيق الضريبي بحيث يمكن لجميع الدول المنسقة لسياساتها الضريبية في إطار التكتلات الاقتصادية أن تعلم وتعمل بها؛

* توفر مراكز الدعم قرارات التنسيق الضريبي في إطار التكتلات الاقتصادية ويجب على الدول التي تريد تبني عملية التنسيق الضريبي أن تبين إرادة سياسة عملية من أجل إنجاز عملية التنسيق الضريبي؛

* وجود شبكة اتصالات بين أطراف التنسيق الضريبي التي من شأنها أن تساعد وتساهم في تبادل المعلومات بين أطراف التنسيق فيما يخص الأمور المتعلقة بالضريبة والمكلفين بها؛

* توفر مرونة في برامج التنسيق الضريبي المتينة ما بين أطراف التكتل الاقتصادي بغرض مواكبة ومسايرة التغيرات الدولية والإقليمية ونعني بها أن تجد برامج التنسيق الضريبي حسب مقتضيات التغيرات التي أصبحت تميز الحياة الاقتصادية في عالم اليوم؛

* توفر نظم معلومات إدارية للتنسيق الضريبي.

¹ فريد النجار : الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2000، ص81.

² فريد النجار : الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مرجع سابق، ص91.

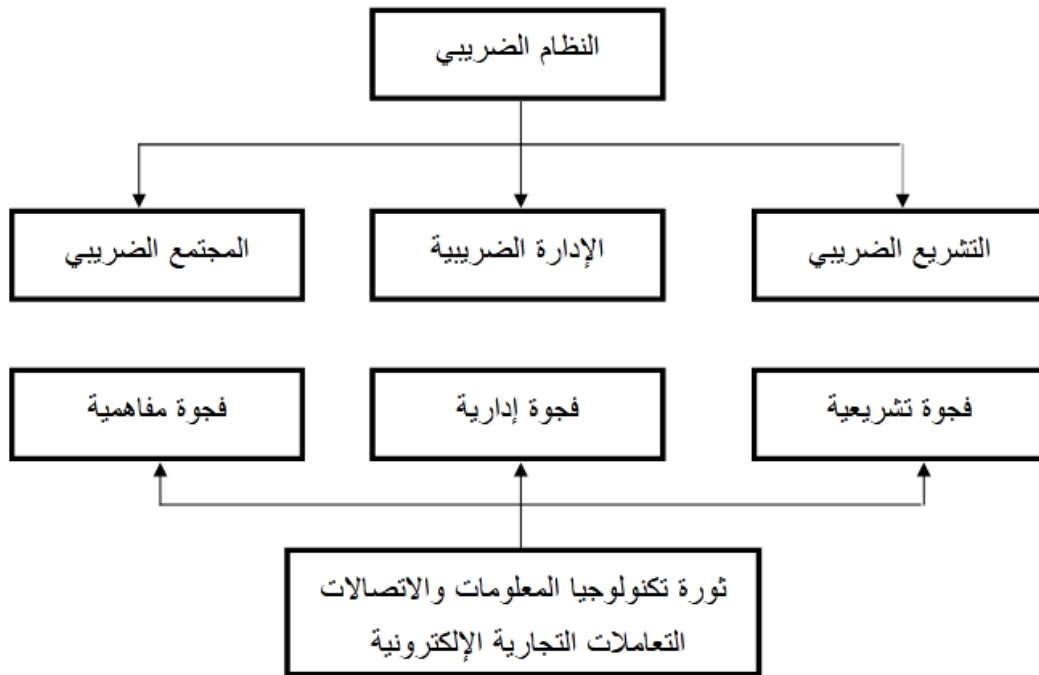
الفرع الثاني: الضرائب على التجارة الإلكترونية

سوف نحاول توضيح العلاقة التي تربط بين التقدم التكنولوجي والنظام الضريبي ونرى الصعوبات التي أصبحت تواجهه النظم الضريبية في سبيل إخضاع تعاملات التجارة الإلكترونية ضريبيا.

1-العلاقة بين النظام الضريبي والتقدم التكنولوجي

تطرقنا في الفصل الأول من هذه المذكرة إلى مكونات "مضمون" النظام الضريبي هذه المكونات تتمثل في "الهيكل الضريبي، التشريع الضريبية المجتمع الضريبي والإدارة الضريبية"، وفي ظل الثورة التكنولوجية التي عرفها العالم والتي أنتجت نوعا جديدا من التجارة "التجارة الإلكترونية"، فإننا نقدم الشكل الموالي الذي يبين العلاقة بين مكونات النظام الضريبي والتطبيقات العملية للتقدم التكنولوجي في صورة التجارة الإلكترونية.

الشكل رقم 06 : العلاقة بين النظام الضريبي و تطبيقات التجارة الإلكترونية



المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب "سياسات نظم، قضايا معاصرة"، مرجع

سابق، ص590

* إن التشريع الضريبي الذي تمت صياغته في ظل التعاملات التجارية التقليدية يبين قصورا في مجال التعاملات التجارية الإلكترونية، ورغم قيام الدول وتسارعها في تأطير قانوني للتجارة الإلكترونية إلا أن ذلك لم يستتبعه محاول تكريس التشريعات الضريبية وفق مقتضيات الحال، بلفظ الاختصار هناك فجوة تشريعية بين النظم الضريبية التي أعدت في ظل التجارة التقليدية ومقتضيات التجارة الإلكترونية.

* وفي جانب الإدارة الضريبية التي تختص بالجانب التطبيقي للنظام الضريبي (تنفيذ القوانين والتشريعات الضريبية وحماية حقوق كل من الدولة والممولين "المجتمع الضريبي)، والتي صممت على أساس القيام بمهامها

في إطار سيادة التجارة التقليدية، تجد نفسها مجبرة على مجارات ما يحدث من توسع العمليات التجارية الإلكترونية، وبين زمن المواكبة التغيرات الحاصلة وما تلزمه من إجراءات وتدابير عميقة وواقع أمر الإدارة الضريبية المصممة على أساس أنماط التجارة التقليدية تبدو هناك وتتكسر الفجوة الإدارية.

* أما فيما يخص المجتمع الضريبي الممولين بالضريبة "والتي دأب على فهم التشريعات الضريبية في ظل التجارة التقليدية بالإضافة إلى لقائه كل الأمور المتعلقة بالواجبات الضريبية فإنه يجد صعوبة في فهم التغيرات الحاصلة في مجال التجارة الإلكترونية، فلا يزال هناك قصور في المفاهيم والمفردات المتعلقة بها مما يولد فجوة مفاهيمية لدى المجتمع الضريبي، وخير مثال على هذه الفجوة هو تحديد طبيعية بعض المنتجات مثل الصور والتسجيلات الصوتية والموسيقية، فقد يقوم أي شخص بتحميلها من شبكات الأنترنت ولا يوقن أنها عبارة عن سلع ثم يقوم بطباعتها ونسخها وحينها تصبح منتجات وبيع مادية من دون أن يعرف أن عليه واجبا ضريبيا.

2- صعوبات فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية

إن فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية وتحصيلها يجابه بصعوبات جمة تأتي على ذكر البعض منها:

* عدم توافق تعاملات التجارة الإلكترونية مع مبادئ الجبائية العادية بالنظر إلى الاختلاف في أماكن المتعاملين وهنا تثار إشكالية المعيار المنيع هل يتم فرض ضرائب على الدخل في بلد مصدر الدخل أو في بلد إقامة المتحصل على الدخل والجدل قائم إذ أن معظم الدول تفرض الضرائب على حسب معيار الإقامة أما غير المقيم فتفرض عليه ضرائب على الدخل الذي يكون مصدره ذلك البلد فقط، والمشكلة الأخرى أن الضرائب غير المباشرة TVA "مثلا" التي تفرض في بلد الاستهلاك تصبح من الصعوبة بما كان تحصيلها نظرا لعدم معرفة المكلف بها

* تتميز المعاملات في إطار التجارة الإلكترونية بغياب الوساطة ما بين الزبون والمورد وفي ظل غياب هؤلاء الوسطاء خاصة إذا كانوا معتمدين من طرف الدولة يفترض عدم القدرة على تحصيل الضرائب

* تمتاز تكنولوجيا المعلومات الحديثة المستخدمة في التجارة الإلكترونية بإمكانية تشفير المعلومات السرية والذي يعتبر أمر مفيد ومهم للعمليات التجارية وبالمقابل فإنه يعد عائقا أمام الرقابة الجبائية لهذه التعاملات مما يصعب من عملية التعرف على المكلف وكل الأمور الضريبية المتعلقة به

* صعوبة الرقابة الجبائية وإن حل مشكل السرية على المنتجات غير المادية "البرامج، المجالات الإلكترونية" ويعزى ذلك إلى غياب الوثائق الورقية كالفواتير ووصولات التوريد¹

* صعوبة تحديد المكلف بالضريبة والملتزم بسدادها فالصفقات في ظل التجارة الإلكترونية يمكن أن تتم في أماكن بعيدة عن بعضها البعض وفي بلدان مختلفة

¹ كماسي محمد الأمين، دادان عبد الغني: معوقات الجبائية الإلكترونية في ظل التعاملات الرقمية و النقود الإلكترونية ، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية ، جامعة ورقلة، 15-17 مارس 2004، ص05.

الفرع الثالث: التحفيز الضريبية للاستثمار الأجنبي

إن الدول وخاصة النامية منها وسعياً لجذب المستثمرين الأجانب ومشاريع الإستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية تقدم الكثير من الحوافز الضريبية والتسهيلات والإميازات للمستثمرين.

1- مفهوم التحفيز الضريبي

يكمن مفهوم التحفيز الضريبي في أنه أسلوب خاص غير إجباري اختياري لسياسة اقتصادية موجه إلى أعوان اقتصاديين مستهدفين بهدف التأثير على سلوكياتهم وتوجيههم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها مقابل الإستفادة من امتيازات ضريبية¹.

كما يمكن تعريف التحفيز الضريبي على أنه مزايا ضريبية تمنح من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطقه المختلفة².

فالسطات الوطنية تقدم هذه الحوافز من أجل إغراء المستثمرين بإنجاز مشاريعهم الاستثمارية في المناطق المراد تنميتها داخل الوطن، هذا الإغراء يتمثل في إقناع المستثمرين الأجانب بأن الحوافز الضريبية التي سوف يتحصلون عليها سوف تساعد على تحقيق معدلات أرباح أعلى مقارنة بحالة عدم الإستفادة من هذه الحوافز.

2- خصائص التحفيز الضريبي

من خلال التعريفين المتقدمين لسياسة التحفيز الضريبي يمكن أن تشتق خصائص تميز التحفيز الضريبي:

* التحفيز الضريبي إجراء اختياري: يمكن القول أن التحفيز الضريبي إجراء اختياري لأن السلطات العامة تترك للمستثمرين حرية الإختيار بين الإستفادة من مزايا التحفيز الضريبي وإقامة مشاريعهم الإستثمارية، أو عدم إقامة هذه المشاريع وبالتالي عدم الإستفادة من المزايا الممنوحة في إطار التحفيز الضريبي، وحرية الإختيار لا يترتب عليها أي جزاء من الدولة على المستثمرين.

* التحفيز الضريبية مبنية على شرط واقف: أي أن استقادة أي شخص سواء كان طبيعي أو معوي من المزايا التحفيزية التي تضعها الدولة لا يكون إلا بتنفيذ هذا الشرط وهو إقامة المشاريع الإستثمارية في المناطق ووفق حزمة الشروط التي تحددها الدولة.

* التحفيز الضريبي إجراء هادف: فالتحفيزات الضريبية الممنوحة من دولة معنية على شكل إعفاءات أو تحفيزات أو تسهيلات تهدف الدولة من وراءها التأثير على قرارات المستثمرين وتوجيهها، لأن الاستثمار بعد العملية الأساس لتحقيق النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية ويكون ذلك بتحفيز المستثمرين على إقامة المشاريع الإستثمارية في القطاعات والأنشطة والمناطق التي تسعى الدولة إلى ترقيتها وتنميتها وتطويرها.

¹ Syzane c : **Nouvelles perspectives de la politique économiques les mesures et incitation**, Hachette, paris, 1980, p18
² مرسى السيد الحجازي : **النظم و القضايا الضريبية المعاصرة**، اليكس لتكنولوجيا المعلومات ، الاسكندرية ، 2004، ص277.

* التحفيز الضريبي ذو مقاييس: فاستفادة المستثمرين من الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الدولة لا يكون إلا بالتقيد بشروط معينة تحددها الدولة، فمثلا إذا حلت الدولة أنواع النشاطات الإستثمارية والمناطق المقام فيها الإستثمار للاستفادة من عملية التحفيز الضريبي، فلا ينبغي لمستثمر أجنبي أن يستفيد من هذه الحوافز إذا قام بالإستثمار في هذه الدولة خارج النشاطات والمناطق المحددة للاستفادة من الحوافز الضريبية.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق الى هذا الفصل من خلال مبحثيه يمكن القول أن:

- * النظام الضريبي هو الواجهة التطبيقية والعملية للسياسة الضريبية وبالتالي فان الأهداف التي يصبو اليها النظام الضريبي تتمثل أساسا في الأهداف التي يرجى تحقيقها من وراء إتباع سياسة ضريبية معينة والتي تتمحور في جوانب مالية واقتصادية واخرى اجتماعية؛
- * الوصول إلى فعالية النظام الضريبي إنما يجب توفير المقومات اللازمة لها وتضييق مجال العوامل المعيقة لها والتي يمثل أساسها الإزدواج والتهرب والضغط الضريبي المرتفع؛
- * العولمة الاقتصادية ديناميكية حركية متغيرة ومستمرة في عالمنا اليوم، وفي ظلها تزول الحدود والحواجز والعراقيل أمام تحركات عوامل الإنتاج وأضحى العالم عبارة عن قرية واحدة؛
- * العولمة الاقتصادية أنتجت لنا العديد من الظواهر منها التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التجارة الالكترونية، تنامي حجم الاستثمار الأجنبي؛
- * العولمة الاقتصادية كانت وراء بروز عدة تحديات ضريبية تجاه النظم الضريبية والتي جاءت مصاحبة للمظاهر التي أفرزتها العولمة.
- في النهاية وبما أن العولمة الاقتصادية ديناميكية حركية مستمرة وجب على الجهات واضعة ومصممة النظم الضريبية مواكبة هذا الوضع من خلال التعديل والتطوير في النظم بما يتناسب مع الأوضاع الراهنة والمستجدة وذلك لضمان أكبر قدر من الفعالية الممكنة والتي تسمح بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في المجل.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

إن الجزائر المستقلة اتبعت النظام الموجه المبني على التخطيط المركزي والملكية الجماعية وسارت الجزائر على هذا النهج إلى بداية التسعينيات من القرن الماضي فحينها عرف العالم تغيرا واضح المعالم جسده انهيار المعسكر الاشتراكي وسيادة مبدأ النظام الرأسمالي، ومن جهة أخرى فإن الدور المتزايد للعولمة الاقتصادية بإيعاز من المؤسسات التي ترعاها أجبر الجزائر على تبني إصلاحات اقتصادية قصد محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي خضم تلك الإصلاحات كان لابد للدولة أن تقوم بإصلاح النظام الضريبي باعتباره أداة من أدوات تجسيد السياسة الاقتصادية، فقامت بإصلاحه في سنة 1991.

ان الإصلاح الضريبي الذي تبنته الجزائر سنة 1991 وما تبعه من تعديلات خلال السنوات اللاحقة والذي جاء كضرورة لمواكبة تغيرات الواقع الاقتصادي العالمي كان يهدف أساسا إلى الوصول إلى أقصى فعالية ممكنة للنظام الضريبي وتجاوز التحديات التي أفرزتها العولمة الاقتصادية الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تهيئة الاقتصاد الوطني للاندماج في الاقتصاد العالمي وتعد كفاءة النظام الضريبي في تحقيق الأهداف المرجوة وذلك في جانبها المالي والاقتصادي والاجتماعي من أبرز المؤشرات التي تعبر عن مدى فعالية هذا الأخير.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الإصلاح الضريبي ودوافعه في الجزائر وهذا من خلال المبحث الأول أما في المبحث الثاني سنحاول تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري وذلك على ضوء الإصلاحات.

المبحث الأول: الإصلاح الضريبي في الجزائر

عرف النظام الضريبي في الجزائر عدة تعديلات كان أهمها تلك التي بدأ العمل بها أفريل 1992، وتلتها عدة تعديلات من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية، سعت هذه التعديلات في مجملها إلى تبسيط هذا النظام ورفع فعاليته، وكذا التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مدخل للإصلاح الجبائي

إن تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، يجعلان من الإصلاح الضريبي ضرورة في سبيل تحقيق الأهداف التي تسعى السلطات العمومية إلى تحقيقها من خلال سياستها الضريبية.

الفرع الأول: تعريف الإصلاح الجبائي وخصائصه

يمكن تعريف الإصلاح الضريبي على أنه "التغيير المقصود للنظام الضريبي القائم بهدف التكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة لقيود المحيط الجديدة، فالإصلاح الضريبي الحقيقي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد¹ كما يمكن التعبير عن الإصلاح الضريبي بأنه "التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة من المراحل ويمكن من خلال التعريفين السابقين استنتاج الخصائص التالية:

1- الإصلاح الضريبي ظاهرة عامة وضرورية: في ظل تحرك اقتصاديات العالم نحو التطوير، وذلك بعد التغيرات المتلاحقة التي شهدتها العالم في السنوات الماضية مثل الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية لمجموعة من الدول أو القوى الاقتصادية واتفاقيات تحرير التجارة الدولية، وكذلك العمل نحو تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يعرف بالخصخصة. أدى ذلك إلى ضرورة إحداث إصلاح ضريبي عالمي، أي وجوب حدوث إصلاح ضريبي عالمي في سائر النظم التي تتأثر بهذه الأحداث ليشمل الدول المتقدمة والنامية معا.

2- الإصلاح الضريبي جزء من الإصلاح الاقتصادي: يقصد بالإصلاح الاقتصادي نقل الاقتصاد القومي ككل من وضع تشويه العيوب والاختلالات إلى وضع خالي منها، ويمكن الاعتماد في هذا الإطار على الضرائب كأداة | فعالة في انجاح خطوات الإصلاح الاقتصادي، مما يتطلب تطورا في النظام الضريبي ذاته حتى يستطيع تحقيق أهداف خطة الإصلاح الاقتصادي في الدولة.

3- تعدد أنماط الإصلاح الضريبي وأهدافه: تتعدد أنماط الإصلاح الضريبي بتعدد أهدافه وغاية القائمين عليه، إذ يمكن أن يكون جزئيا لإصلاح خلل تشريعي في القانون الضريبي أو لسد ثغرة من ثغرات القانون، أو بهدف الحد من التهرب الضريبي، كما يمكن أن يكون شاملا يسعى إلى تحقيق أهداف عدة من أهمها تبسيط النظام الضريبي.

¹ عبد المجيد قدي: النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2003، ص249.

الفرع الثاني: مراحل الإصلاح الضريبي

يتم تطبيق الإصلاح الضريبي في أي بلد من البلدان عن طريق اتخاذ مجموعة من الخطوات والإجراءات

الممكن تضمينها في مجموعة من المراحل على النحو التالي¹:

1- المرحلة الأولى: القيام بتشخيص ضريبي؛ وهذا عن طريق:

* تحليل الوضعية القائمة قبل الإصلاحات

* تحليل الإمكانيات والقدرات الضريبية: وهذا عن طريق تقدير هامش الربح الحقيقية المنجزة لكل قطاع، وكذا

تحديد الضغط الضريبي الحالي، إضافة إلى تقدير الملاءمة بين الضغط الضريبي الحالي والضغط المرجو

وتقييم مدى قدرة الدولة على التحصيل الضريبي المستهدف.

2- المرحلة الثانية: اقتراح الإصلاح الضريبي؛ ويكون ذلك ب:

* تحديد التدابير القابلة للتنفيذ، ولا بد أن تكون هذه التدابير واضحة وقابلة للتنفيذ.

* إقحام الحكومة، إذ أن ضمان استمرارية عملية الإصلاح تستوجب قبول سلطات البلاد للمقترحات المعدة من

فرق العمل.

* وضع قيد التنفيذ وحدة للسياسة الضريبية، بحيث تكون الإصلاحات الضريبية متوافقة مع البرنامج أو المخطط

التموي للبلاد. وهذا لضمان انسجام الأهداف الاقتصادية، ولهذا لا بد من تكوين مجموعة من الأشخاص

مكلفين بإعداد سياسة ضريبية للبلاد.

* مراجعة الإدارة الضريبية للوقوف على مكامن الخلل فيها.

3- المرحلة الثالثة: تطبيق الإصلاح الضريبي وهذا عن طريق:

* إقرار واعتماد التدابير المقترحة.

* نشر وإعلان آثار الإصلاح.

* تكوين الموارد البشرية المعنية بالإصلاح.

المطلب الثاني: مجالات الإصلاح الجبائي و دوافعه في الجزائر

ان الإصلاح الجبائي يهدف للوقوف على مواطن الخلل و العمل على تصحيحها للوصول للأداء

المطلوب، ويتم ذلك تحت تحفيز بعض المؤشرات و الظواهر التي تبرز الاختلالات في النظام الضريبي و

تقرض اجراء التصحيحات اللازمة.

¹ عبد المجيد قدي: النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص-ص: 253-254.

الفرع الأول: مجالات الإصلاح الجبائي

هناك العديد من القضايا المتعلقة بالإصلاح الضريبي، التي تتطلب المراجعة، وأهم هذه القضايا حسب صندوق النقد الدولي تتمثل في¹:

* العمل على تصحيح التشوهات الهيكلية في نظام الضرائب، وكذا زيادة الإيرادات بهدف تخفيض عجز الميزانية، وذلك بالاعتماد على تخفيض عدد أسعار الضرائب على رقم الأعمال، وإدخال الضريبة على القيمة المضافة وإقرار ضريبة على أرباح الشركات وضريبة تصاعدية على الدخل الشخصي ذات وعاء واسع. كما يمكن إجمال أهم مجالات الإصلاح الضريبي فيما يلي:

1- توسيع الوعاء الضريبي: يتم توسيع الوعاء الضريبي من خلال طريقتين، الأولى هي خلق أدوات جديدة لتشمل أنواعا جديدة من الضرائب على الدخل أو السلع الاستهلاكية أو الضرائب البيئية التي يكون الغرض الأساسي منها حماية البيئة أو فرض ضرائب على نشاطات القطاع غير المنظم من خلال مؤشرات خاصة تعكس نوع النشاط فيه ودرجته.

أما الطريقة الثانية فهي زيادة كفاءة النظام بما يسمح للوصول إلى شرائح لم تكن تغطي في السابق وفي الحقيقة فإن النوع الثاني هو المقصود في عمليات الإصلاح الضريبي في الدول النامية، حيث يؤدي ضعف الجهاز الإداري المنظم لعملية فرض الضرائب وجبايتها إلى فقدان جزء كبير من الحصيلة الضريبية.

2- ترشيد معدل الضريبة: تأتي عملية ترشيد معدل الضريبة بعد توسيع الوعاء الضريبي في الحدود التي يسمح بها الجهاز الإداري للضرائب، ولكن كما هو معروف فإنه كلما زادت معدلات الضريبة زاد مقدار التعقيد الضريبي وزادت معه مشكلات التجنب والتهرب الضريبيين، لذلك فإن عملية الترشيد تعني بالدرجة الأولى تقليل الفوارق بين تلك المعدلات في الهيكل الضريبي، وقد دلت التجارب العملية في الدول النامية أن هناك ضغوطا كبيرة للقيام بعملية الترشيد هذه إذا ما زادت تلك المعدلات، ومن أهم متطلبات القيام بعملية الترشيد توافر المعلومات الدقيقة التي تسمح بالتفريق بين الأوعية الفرعية أو الجزئية المختلفة، وتعاني الدول النامية بوجه عام نقصا شديدا في هذه المعلومات ما ينعكس سلبا على هيكل المعدل الضريبي فيها.

3- الاتساق بين الأدوات الضريبية: ضرورة النظر إلى النظام الضريبي بأكمله في سياق القيام بعملية الإصلاح، ذلك أن عملية إصلاح نوع واحد من الضرائب قد تكون على حساب نوع آخر، وعندما يفتقر الإصلاح إلى التنسيق والتتابعية فقد تحدث سلبيات تنعكس على مستوى الإيرادات والكفاءة، ومثال ذلك إجراء إصلاح للنظام الضريبي على الواردات قد تكون له آثار سلبية على ضريبة الاستهلاك من السلع والخدمات.

4- تحسين أداء الجهاز الإداري: دلت التجارب الدولية في هذا المجال على أهمية التناسق بين مستوى الإصلاحات الضريبية من ناحية ومدى فعالية الجهاز الإداري وقدرته على التكيف والتحسين السريع في الأداء

¹ بوزيدة حميد: النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (2004-1992)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص63.

من جهة أخرى، بل إن بعضهم أشار إلى أن مقدرة الجهاز الإداري على التصحيح والتكيف السريع تعد العنصر الحاسم في نجاح عملية الإصلاح أو فشلها خصوصا خلال مراحل التنفيذ الأولى.

الفرع الثاني: دوافع الإصلاح الجبائي في الجزائر

انطلاقا من المفهوم المعاصر للضريبة وواقع الاقتصاد الجزائري ومحاولة التأقلم مع العولمة الاقتصادية، توجهت الجزائر نحو الإصلاح الضريبي، حيث قامت بإنشاء لجنة لهذا الغرض منذ 1987، والتي انتهت أشغالها سنة 1989 مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي.

لقد اتسم النظام الضريبي الجزائري إلى غاية 1992 بعدم الاستقرار، فمثلا في سنة 1976 تم إلغاء الضريبة الفلاحية، عقب صدور قانون الثورة الزراعية سنة 1971، ليتم إحيائها سنة 1984، وكذلك الرفع من معدل اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 50 بالمئة سنة 1986 إلى 55 بالمئة سنة 1987، وذلك التعويض النقص المسجل في إيرادات الجباية البترولية نتيجة انخفاض سعر برميل النفط من 50,26 دولار أمريكي سنة 1985 إلى 5,13 دولار سنة 1986، ويمكن اجمال أهم الدوافع التي قادت إلى الإصلاح الضريبي فيما يلي¹:

1- تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي: فقد واجهت المؤسسات نظاما ضريبيا معقدا نتيجة تنوع الضرائب وتعقد معدلاتها، بالإضافة إلى اختلاف مواعيد تحصيلها، كما ترتب على ذلك صعوبة في تسيير الجباية العادية مما عقد مهمة موظفي إدارة الضرائب، وأدى إلى كثرة المنازعات بين المؤسسات من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى.

2- ثقل العبء الضريبي: نتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، ففي دراسة أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1988 حول مختلف المعدلات الضريبية المفروضة على أرباح الشركات لبعض الدول، تبين أن العبء الضريبي مرتفع جدا في الجزائر، وهو ما يشكل ضغطا على خزينة المؤسسة، كما يمثل أحد أهم الأسباب التي أدت إلى عدم التوازن المالي للمؤسسات.

3- نظام ضريبي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة: فالنظام الضريبي القديم غير ملائم ولا يتكيف مع المؤسسة، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، وأمام المعطيات الجديدة لاقتصاد السوق، ومن بين أسباب عدم ملائمة النظام الضريبي التحديد غير العقلاني للأعباء القابلة للخصم، وعدم ملائمة طريقة الإهلاك الخطي.

4- عدم فعالية الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار: تعتبر الحوافز الضريبية تقنية يستعملها المشرع للتأثير على سلوك المكلفين بما فيهم المؤسسات الاقتصادية، فهي تعرف بالتضحية الضريبية، حيث تضحي الخزينة العمومية بقدر معين من الاقتطاع الضريبي مقابل حث المؤسسات على الاستثمار وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج وذلك تحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية، لكن الحوافز الموجودة في النظام الضريبي السابق لم تحقق

¹ ناصر مراد: الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003، ص-ص: 21-38.

ذلك ويتجلى ذلك من خلال عدم توازن هيكل قطاع الاستثمار، واختلال التوزيع الجغرافي للمؤسسات عبر التراب الوطني.

5- ضعف العدالة الضريبية: تميز النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاحات بعدم عدالته، فطريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخيل دون الأخرى، كما أن الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، إضافة إلى وجود ضرائب نوعية لا تراعي الوضعية العامة للمكلف واختلاف المعاملة الضريبية بين المؤسسات العمومية والخاصة.

6- ضعف الإدارة الضريبية: إن الإدارة الضريبية الفعالة تساهم في انجاح النظام الضريبي، حيث تشكل همزة وصل بين المكلفين والنظام الضريبي، في المقابل نجد أن الإدارة الضريبية في الجزائر تعتبر من بين الأسباب التي أدت إلى فشل النظام الضريبي السابق، وذلك بسبب الفراغ الذي عرفته هذه الإدارة بعد رحيل السلطات الاستعمارية، وتدني المستوى التعليمي لموظفي الضرائب، إضافة إلى افتقارها للتقنيات المتطورة مثل نظام الإعلام الآلي.

7- الغش والتهرب الضريبيين: إن جميع السلبيات السابقة للنظام الضريبي ساهمت في رفع حدة الغش والتهرب الضريبيين إضافة إلى نقص وعي المكلفين ووجود ثغرات في التشريع الضريبي، وهو ما يدفع المكلفين إلى استغلال ذلك النقص للتهرب من الضريبة.

المبحث الثاني: فعالية النظام الضريبي الجزائري على ضوء الإصلاحات

إن المشرع الجزائري من خلال إدخال إصلاح على النظام الضريبي في سنة 1991 والإصلاحات التي تلت خلال السنوات اللاحقة والتي جاءت لمسايرة التغيرات في إطار العولمة الاقتصادية كان بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف وأريد للنظام الضريبي لما بعد الإصلاح أن يحققها وتحقيق النظام الضريبي للأهداف الموضوعة له يعني الوصول إلى نظام ضريبي فعال، سوف نحاول في هذا المبحث تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري وفقا لمدخل الأهداف و وفقا لمعايير مالية و تنظيمية و اخرى اجتماعية.

المطلب الأول: تقييم الفعالية وفق مدخل الأهداف

إن الإصلاح الشامل على النظام الضريبي الجزائري في سنة 1991 كان يهدف أساسا الى الرفع من كفاءة النظام الضريبي قصد الوصول الى الأهداف المرجوة، لذلك فان مدى نجاح النظام الضريبي في تحقيق هذه الأهداف يعبر عن فعالية هذا الأخير، سوف نحاول من خلال هذا المطلب تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري وفقا لمدخل الأهداف وذلك بالتطرق الى جملة من الأهداف الرئيسية المعلنة ومدى نجاح النظام الضريبي في تحقيقها.

الفرع الأول: احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

ان النظام الضريبي الجزائري مابعد الإصلاح كان يصبو الى تحقيق مجموعة من الأهداف ، ومن بين أهم الأهداف التي كان يبتغي الوصول اليها هو احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وزيادة دورها في تغطية النفقات العامة للتخلص من سيادة الجباية البترولية و التقلبات و حالة عدم الاستقرار الذي تتمتع به. سنحاول تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري من خلال مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المسطرة.

جدول رقم 02 : الجباية العادية و البترولية ونسبة تطورها الى الايرادات الجبائية الكلية الجزائر (2000-2024)

البيان	الجباية العادية	نسبة تطورها الى الايرادات الجبائية %	الجباية البترولية	نسبة تطورها الى الايرادات الجبائية %	الايرادات الجبائية الكلية
2000	349.50	22.95	1173.23	77.04	1522.739
2001	398.23	29.2	965.38	70.79	1363.61
2002	482.9	39.87	942.9	60.13	1425.8
2003	524.92	29	1285.0	71.00	1809.9
2004	580.41	28.09	1485.7	71.91	2066.1
2005	640.5	22.02	2267.8	77.98	2908.3

3434.88	79.01	2714.0	20.98	720.88	2006
3478.6	77.95	2711.85	22.04	766.75	2007
2680.68	64.00	1715.4	36.00	965.28	2008
3073.61	62.69	1927.0	37.30	1146.61	2009
2799.7	53.63	1501.7	46.36	1298.0	2010
2978.3	51.35	1529.4	48.64	1448.9	2011
3114.79	48.76	1519.04	51.23	1595.75	2012
3447.3	46.87	1615.9	53.12	1831.4	2013
3845.18	41.03	1577.73	58.96	2267.45	2014
4188.65	41.12	1722.94	58.87	2465.71	2015
4405.15	38.19	1682.55	61.8	2722.66	2016
5045.49	43.6	2200.12	56.39	2845.37	2017
3826.41	72.55	2776.21	27.44	1050.20	2018
6007.89	36.16	2214.46	63.14	3793.43	2019
5247.18	41.93	2200.32	58.06	3046.86	2020
5331.83	36.14	1927	63.85	3404.78	تقديرات 2021
5683.22	37.02	2103.9	62.98	3579.31	تقديرات 2022
5867.01	37.66	2209.67	62.33	3657.33	تقديرات 2023
6084.07	37.68	2292.79	62.31	3791.28	تقديرات 2024

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على تقارير وزارة المالية، القوانين المالية لسنوات 2020، 2022

من خلال الجدول أعلاه والذي يدرس تطور الجباية العادية والبتروولية ونسبة تطورها إلى الإيرادات الجبائية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 نلاحظ التطور الملحوظ والارتفاع المطرد للجباية العادية مع مطلع القرن الواحد والعشرون والتي كانت في حدود 349.50 مليار دينار جزائري سنة 2000 لتصل سنة 2016 إلى حوالي 2722.66 مليار دينار جزائري، و مع نهاية سنة 2017 إلى نهاية سنة 2018 سجل انخفاض كبير للجباية العادية حيث بلغت قيمتها سنة 2018 1050.20 مليار دينار جزائري وذلك بسبب ارتفاع أسعار الذهب الأسود مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الجباية البتروولية و اعتماد الدولة عليها بشكل كبير و بالتالي الانخفاض في تحصيل الجباية العادية، لتشهد سنة 2019 ارتفاع هائل في قيمتها قدر ب 3793.43 مليار دينار جزائري و يعود ذلك إلى انخفاض حصيلة الجباية البتروولية نتيجة لانتشار جائحة كورونا

(كوفيد19) مما أرغمت الدولة على زيادة تجصيلاتها للجباية العادية ، أما سنة 2020 فقد سجلت انخفاض محسوس ب19.68% عن سنة 2019 بسبب استمرار الوباء ، و يتوقع عودة النسق تدريجيا مع استمرار اثار الجائحة وصولا الى تقديرات سنة 2024 ب 3791.28 مليار دينار جزائري .

أما نسبة مساهمتها في الجباية الكلية فنلاحظ تذبذب بين الارتفاع والانخفاض لتبلغ أقصى تقدير لها سنة 2019 بنسبة 63.14%، وهذا إن دل فانه يدل على هيمنة الجباية البترولية في مجموع مداخيل الجباية الكلية، وهذا يرشدنا إليه معطيات الجدول السابق، حيث نلاحظ كذلك الزيادة المطردة حيث قدرت بقيمة 1173.23 مليار دينار جزائري سنة 2000 لتتراجع قليلا إلى 942.9 سنة 2002 وتواصل بعدها الارتفاع إلى غاية 2714.00 مليار دينار جزائري سنة 2006 لتبدأ في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض وتصل إلى أقصى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2018 ب 2776.21 مليار دينار جزائري. أما أعلى نسبة مساهمة وصلت إليها الجباية البترولية هي سنة 2006 بنسبة قدرها 79.01%، وفي نهاية سنة 2014 إلى غاية سنة 2018 عرفت الجباية البترولية ارتفاع كبير حيث قدرت ب 2776.21 مليون د.ج، أما في نهاية سنة 2019 الى غاية سنة 2020 شهد انخفاض محسوس في الجباية البترولية بقيمة تقدر ب2200.32 مليار د.ج وذلك نتيجة لوباء كورونا (COVID 19)، لما له من أثر فعال على الأسواق العالمية.

ان الاصلاحات الضريبية التي اعتمدها الجزائر تظهر تحسنا في مداخيل الجباية العادية برغم ضعف مساهمتها في المداخيل الكلية للجباية خاصة خلال العشر سنوات الأولى من مطلع الألفية الجديدة لكن أظهرت استجابة ملموسة في السنوات اللاحقة . فالغرض من الاصلاحات كان توسيع نطاقها وسد العجز الذي قد تسببه تدهور أسعار البترول، و باعتماد الجزائر على النماذج المقترحة من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي واعتماد سياسات الانفتاح و التحرر الاقتصادي و التوجه أكثر لاقتصاد السوق و التقليل من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية بدأت تظهر اثار تلك الاصلاحات مع نهاية التسعينات و بداية الألفية الجديدة لكن ارتباطها بتقلبات أسعار النفط جعلت هذه الاصلاحات لا ترقى للنتائج المأمولة منها.

الفرع الثاني: الجباية العادية و النفقات العمومية

لقد سبق و أن ذكرنا أن من أبرز أهداف النظام الضريبي الجزائري ما بعد الإصلاح هو احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كون هذه الأخيرة تتأثر بعوامل عرضية و خارجة عن سلطة التحكم فيها من طرف الدولة، وباعتبار الجباية العادية المورد الثاني لتمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، سنحاول توضيح مدى مساهمتها في تغطية النفقات العمومية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر (2000-2020)

السنوات	الجبائية العادية A	النفقات العمومية B	نسبة المساهمة (A/B) %
2000	349.50	1178.12	30
2001	398.23	1321.02	30
2002	482.89	1550.64	31
2003	524.92	1639.26	32
2004	580.41	1888.93	31
2005	640.47	2052.03	31
2006	720.88	2453.01	29
2007	766.75	3108.66	25
2008	965.28	4191.05	23
2009	1146.61	4246.33	27
2010	1297.94	4466.94	29
2011	1448.89	5731.75	25
2012	1595.75	7058.10	22
2013	1831.40	6024.10	30
2014	2267.45	6995.70	32
2015	2465.71	7656.30	32

37	7297.50	2722.68	2016
39	7282.60	2845.37	2017
12	8627.77	1050.20	2018
44	8557.15	3793.43	2019
39	7823.11	3046.86	2020

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على : النشرات الاحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2000-2011، الديوان الوطني للاحصائيات-الجزائر بالأرقام لسنوات 2012-2017، القوانين المالية لسنوات 2018-2020.

من خلال الجدول نلاحظ وجود تطور ملحوظ في قيمة الجباية العادية حيث بلغ سنة 2000 ما قيمته 349.50 مليار دينار جزائري ليصل في سنة 2017 الى 2845.37 مليار د.ج ، وقد رافق هذا التطور تطورا على مستوى النفقات العمومية حيث قدرت قيمتها سنة 2000 ب 1178.12 مليار د.ج لترتفع سنة 2017 الى 7282.60 مليار د.ج ، و ما يلاحظ خلال هاته الفترة هو تباين نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة حيث لم تتجاوز 39% كحد أقصى وكان ذلك سنة 2017 فيما بلغت 22% سنة 2012 وذلك كحد أدنى.

تميزت سنة 2018 بعدة تغيرات حيث شهدت ارتفاعا في النفقات العمومية ب 18.47% عن سنة 2017 بقيمة تعادل 8627.77 مليار د.ج وكذا انخفاضا على مستوى الجباية العادية حيث بلغت 1050.20 مليار د.ج الأمر الذي أدى الى انخفاض نسبة تغطية هذه الأخيرة للنفقات العمومية حيث بلغت أدنى مستوياتها بقيمة 12%.

خلال سنة 2019 شهدت الجباية العادية ارتفاع كبير اذ سجلت قيمة 3793.43 مليار د.ج رافقه انخفاض طفيف في النفقات العامة مما أدى الى ارتفاع نسبة التغطية حيث بلغت اعلى مستوياتها بقيمة 44% وهذا راجع الى تراجع مداخيل الجباية البترولية نتيجة وباء كورونا و تركيز الدولة على الجباية العادية لتغطية نفقاتها ، أما سنة 2020 فقد انخفضت نسبة التغطية الى 39% وهذا راجع الى استمرار وباء كورونا و الذي كان له أثر على مداخيل الأشخاص المعنويين و الطبيعيين وبالتالي انخفاض في التحصيل المالي.

رغم التطور الذي شهدته إيرادات الجباية العادية منذ مطلع القرن الحالي ال أن نسبة مساهمتها في تغطية النفقات العامة لم ترقى بعد الى مستوى التطلعات، هذا ان دل على شئى فانما يدل على فشل النظام الضريبي في الوقت الحالي على تحقيق هذا الهدف ، كما يؤكد على فشل مساعي احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و هو مؤشر على نقص فعالية النظام الضريبي.

الفرع الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر

ان من بين انتاجات العولمة الاقتصادية تنامي ظاهرة الاستثمار الأجنبي، و قد أدى هذا النمو المضطرد الى افرار تحدي جديد تجاه النظم الضريبية ، حيث أصبحت الدول تتسابق في استقطاب هذا الاستثمار بشتى الطرق من خلال محاولة تكييف نظمها الضريبية بما يسمح بجذب المستثمرين من خلال منح اعفاءات و ضمانات ضريبية محفزة، و قد هدفت الجزائر من خلال اصلاحات نظامها الضريبي الى تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي ، عن طريق وضع مجموعة من الامتيازات الضريبية ، و الضمانات الممنوحة للمستثمرين في اطار قانون ترقية الاستثمار رقم 12/93 سنة 1993، و الأمر رقم 01-03 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي جاء موافقا للاصلاحات الاقتصادية ، و قد بذلت الدولة مجهودات اخرى لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار ، تمثلت في انشاء هيئات عمومية لخدمة الاستثمار، كالمجلس الوطني للاستثمار ، و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، هدفها تدعيم و تسهيل عمليات الاستثمار المحلية و الأجنبية.

جدول رقم 04: تطور قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر الفترة (1991-2020)، مليار دولار

السنة	قيمة الاستثمار الأجنبي	السنة	قيمة الاستثمار الأجنبي
1991	0.011	2007	1.69
1992	0.030	2008	2.64
1993-1995	0.000001	2009	2.75
1996	0.27	2010	2.30
1997	0.26	2011	2.57
1998	0.60	2012	1.50
1999	0.29	2013	1.69
2000	0.28	2014	1.50
2001	1.11	2015	-0.53
2002	1.06	2016	1.64
2003	0.63	2017	1.23
2004	0.88	2018	1.47
2005	1.16	2019	1.38
2006	1.84	2020	1.13

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على تقارير البنك الدولي، الموقع الالكتروني

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ>

من خلال الجدول يتضح لنا مدى ضعف الاستثمار الأجنبي في الجزائر خاصة خلال السنوات التي تلت الإصلاح و لعل مرد ذلك هو عدم الاستقرار السياسي و الأمني الذي ميز فترة التسعينيات من القرن الماضي، ومع مطلع الألفية الجديدة نلاحظ تحسن ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي مع تحسن الوضع الأمني حيث بلغ سنة 2001 قيمة 1.11 مليار دولار أي زيادة بنسبة 396.42 % عن السنة الفارطة، حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 01-03 وماتضمنه من اجراءات تحفيزية و ضمانات مقدمة للمستثمرين الأجانب و المحليين ليبدأ في التذبذب بين الارتفاع و الانخفاض الى غاية سنة 2009 أين قفز الى مستوى 2.75 مليار دولار و هي أهم حصيلة منذ سنة 1992 .

غير أنه يلاحظ حدوث هبوط نسبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر عام 2010 الى نحو 2.3 مليار دولار ، كمحصلة للتغيرات التشريعية المتحفظة بشأن نسب مشاركة الجزائريين في رؤوس أموال الشركات، حيث انتهجت الحكومة لوائح جديدة تحكم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية شملت تجديد نسبة 49% كحد أعلى لحصة الشريك الأجنبي في الشركات التي تعمل في انتاج السلع و الخدمات في السوق المحلي ، وهذا وفق قانون الموازنة التكميلي رقم 01-09 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009. وفي نهاية سنة 2011 الى غاية سنة 2014 عرف حجم الاستثمار الأجنبي تذبذبا حيث تراوح بين الارتفاع و الانخفاض ليتراجع بحدة سنة 2015 حيث سجل تدفقا سلبيا بلغت قيمته -0.53- وذلك عقب الصدمة النفطية سنة 2014.

وفي عام 2017 شهد حجم الاستثمار الأجنبي تراجعا بنسبة 25 % عن سنة 2016 وذلك بتسجيله قيمة 1.23 مليار دولار ، ليرتفع عام 2018 الى 1.47 مليار دولار ، وذلك بفضل ارتفاع الاستثمار في قطاعات النفط والغاز نتيجة الأحكام الجديدة المقترحة انذاك في قطاع المحروقات ، اضافة الى مساهمة قطاع السيارات وقد استقر حجم الاستثمار الأجنبي سنة 2019 عند ما يقارب 1.4 مليار دولار ، ليواصل الانخفاض سنة 2020 الى ما قيمته 1.13 مليار دولار و يمكن تفسير ذلك بالعديد من العراقيل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات منها: مناخ الأعمال ، نظام تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج و القاعدة الاستثمارية 49%-51%.

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية من خلال تبني الإصلاحات و انشاء وكالات متخصصة لدعم الاستثمار الأجنبي وكذا حزمة التحفيزات الضريبية و غير الضريبية التي أقرت عبر مختلف القوانين و التشريعات في اطار جذب و تحفيز الاستثمار الأجنبي في الجزائر الا أن المعطيات تشير الى فشل هاته المساعي والى أن الجزائر تعتبر وجهة غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية في الوقت الراهن.

المطلب الثاني: تقييم الفعالية وفق المعيار المالي، التنظيمي و الاجتماعي

يعد الهدف المالي الهدف الرئيسي لأغلب الأنظمة الضريبية على اختلافها وذلك بغرض الحصول على الموارد التي تسمح بتمويل التدخلات التي تتطلبها الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تحقيق هذا الهدف لا يكون الا بادرة ضريبية فعالة تتحكم في الجانب التشريعي و التطبيقي للضريبة و في خضم ذلك لابد من مراعاة مبدأ العدالة الذي يعد من مقومات النظام الضريبي الفعال و ذلك لتلافي أي تأثيرات سلبية على الجانب الاجتماعي، سوف نقوم في هذا المطلب بتقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري وفق المعيار المالي من خلال مقارنة الانجازات الفعلية بالتقديرات الموضوعة وكذا تقييم الفعالية وفقا للمعيار التنظيمي أي مدى كفاءة الادارة الضريبية لنتطرق الى مدى تحقق العدالة الضريبية وذلك من خلال المعيار الاجتماعي.

الفرع الأول: تقييم الفعالية وفق المعيار المالي

سنقوم باختبار فعالية النظام الضريبي عن طريق هذه الآلية من خلال نسبة الايرادات الضريبية الفعلية منسوبة الى التقديرات الضريبية الموضوعة ، وقيم الايرادات الفعلية المحققة و التقديرية خلال الفترة(2000-2020) (2020) بينها الجدول أدناه.

الجدول رقم 05: تطور معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة(2000-2020)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجباية العادية المقدره	425.84	411.38	438.85	475.89	532.30	596.93
الجباية العادية الفعلية	349.50	398.23	482.90	524.92	580.41	640.50
معدل التنفيذ(%)	82.07	96.80	110.03	110.30	109.03	107.29
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجباية العادية المقدره	610.77	676.12	754.80	921.00	1068.50	1324.50
الجباية العادية الفعلية	720.88	766.75	965.28	1146.61	1298.00	1448.90
معدل التنفيذ(%)	118.02	113.40	127.88	124.49	121.47	109.39
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجباية العادية المقدره	1595.75	1831.40	2267.45	2465.71	2722.68	2845.37
الجباية العادية الفعلية	1908.62	2031.02	2549.97	2742.11	2482.21	2630.00

معدل التنفيذ (%)	119.60	110.89	112.45	111.20	91.16	92.43
السنة	2018	2019	2020			
الجباية العادية المقدرة	3033.03	3041.42	3046.86			
الجباية العادية الفعلية	2711.76	2836.41	2531.96			
معدل التنفيذ (%)	89.40	93.25	83.10			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: الجباية العادية المقدرة من القوانين المالية للسنوات المعنية، بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية و التحصيل.

نلاحظ من الجدول تفاوت نسب معدل التنفيذ خلال فترة الدراسة (2000-2020)، حيث بلغت سنة 2000 نسبة قدرت ب 82.07 % و التي تعد أدنى نسبة خلال فترة الدراسة و يمكن رد ذلك الى عجز الادارة الضريبية وعدم قدرتها على مسايرة التغيرات التي تحدث من حين الى اخر في التنظيم الفني للضرائب من خلال القوانين المالية أو السنوية التكميلية.

ابتداء من سنة 2002 ال غاية نهاية سنة 2015 نلاحظ وجود ارتفاع في نسبة تنفيذ الجباية العادية و الذي يتجاوز نسبة 100% و هو ما يمكن تبريره بوجود أوعية ضريبية جديدة بمعنى أن هناك تطور في الحقل الضريبي، ناتج عن الامتيازات الجبائية التي قدمتها الدولة خلال سنوات الاصلاح بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مما جعل المستثمرين يتوافدون على مختلف النشاطات الاقتصادية ، بالإضافة إلى الإجراءات الجبائية الصارمة المتخذة من قبل الدولة في سبيل تعزيز مردودية الجباية العادية خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إبتداء من السداسي الثاني لسنة 2014.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة تنفيذ الإيرادات الجبائية العادية ابتداء من سنة 2016 و الى غاية سنة 2020 سجلت انخفاضا ملموسا حيث كانت أقل من 100%، مما يدل على تراجع أداء الادارة الجبائية للجباية، كما يدل هذا على ضعف تحكها في عملية التحصيل الجبائي، حيث تباينت النسب لتسجل أسوء نسبة منذ سنة 2000 وذلك في سنة 2020 أين وصل معدل تنفيذ الجباية العادية إلى حدود 83%، ويعود ذلك إلى عدم علم السلطات المالية في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني وعدم أخذها بعين الاعتبار عند تقدير الإيرادات الجبائية العادية، والتي لم تكن قد ظهرت آنذاك أصلا عند إعداد الموازنة العامة للدولة.

الفرع الثاني: تقييم الفعالية وفق المعيار التنظيمي

إن الإدارة الضريبية هي المسؤولة عن تنفيذ وتطبيق النصوص التشريعية الضريبية، وعليه فإن فعالية هذه الأخيرة ينعكس على زيادة فعالية النظام الضريبي، وواقع حال الإدارة الضريبية الجزائرية ما زال يبحث عن طريقه إلى الفعالية، فقلة الكفاءات البشرية المستخدمة ونقص العصرية والتكنولوجيا المستعملة ينعكس لا محالة على عملها، سنحاول تقييم فعالية الإدارة الضريبية من خلال عرض مؤشر المنازعات الضريبية وكذا مؤشر استقبال مستخدمي الإدارة الضريبية.

الجدول رقم 06: عدد المنازعات الضريبية و نسب معالجتها (2002-2007)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مخزون الشكاوى (السنة الفارطة)	33708	35598	20192	11426	11686	10706
الشكاوى المستقبلية (السنة الجارية)	104314	98009	95600	93775	90948	98705
العدد الاجمالي	138022	133597	115792	105201	102634	109411
عدد الشكاوى المعالجة	109037	109550	101896	92576	91662	97627
معدل المعالجة (%)	79	82	88	88	89.31	89.23

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مكتب المنازعات و التحقيقات

الجدول رقم 07: استقبال مستخدمي الادارة الضريبية (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
البيان					
الاستقبال الشخصي	930166	1200428	1225139	1115179	1240922
الاستقبال عبر الهاتف	106780	96376	98387	89741	138291
المراسلات الكتابية	19473	16430	12197	15478	16129
البريد الالكتروني	436	595	495	825	1059
النسبة من المجموع (%)	0.278	0.045	0.04	0.068	0.076

1396401	1221223	1247218	1313829	1056855	المجموع
---------	---------	---------	---------	---------	---------

المصدر: احصائيات المديرية العامة للضرائب

من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن الإدارة الضريبية عجزت عن معالجة مجموع الشكاوى الصادرة إليها من طرف الممولين والسبب في ذلك أنه دائما كان هناك مخزون من هذه الشكاوى على مدار الفترة المدروسة من 2002 إلى 2007 والذي أصبح يضاف إلى العدد المتلقى خلال كل سنة، رغم أن هذا المخزون هو كذلك يتجه نحو التناقص من سنة إلى أخرى وعليه فإن معدل معالجة الشكاوى الموجودة على مستوى مصالح الضرائب لم يتعدى في مطاف الأحوال على مدار الفترة من 2002 إلى 2007 نسبة 90% رغم كونه يتزايد من سنة إلى أخرى، وسبب وجود مخزون من الشكاوى وعدم معالجة جميع الموجود منها يعود إلى أن الإدارة الضريبية الجزائرية ليس لديها الكم والكيف اللازمين من الخبرات البشرية من أجل أن تقوم بعملها وما دعمه في ذلك هو أن الإدارة الضريبية ما زالت تستخدم التكنولوجيا محدودة التقنية والتطور مما ينعكس في النهاية على الحصيلة الضريبية و زيادة الغش والتهرب الضريبي.

من خلال معطيات الجدول رقم 07 نلاحظ بشكل واضح أن نسبة استخدام البريد الإلكتروني من إجمالي استقبال مستخدمي الادارة الضريبية ضئيلة للغاية خلال السنوات المدروسة (2010-2014)، حيث لم تتعدى نسبة 1% و هو ما يظهر عدم اكرثات المكلفين بالضريبة لاستخدام البريد الإلكتروني في الاستفسار و طرح القضايا المتعلقة بالجباية الا من خلال الاستقبال بالهاتف الذي يمثل النسبة الغالبة تليه المراسلات الكتابية.

من خلال تحليل معطيات الجدولين أعلاه يتضح لنا وجود نقص في كفاءة الادارة الضريبية الجزائرية و بعدها عن ترجمة أهداف الإصلاح الضريبي و هو ما يترجم الى نقص فعالية هاته الأخيرة، وبما أن فعالية الادارة الضريبية تساهم في رفع فعالية النظام الضريبي ، يمكن القول أن النظام الضريبي لم يصل بعد الى الفعالية المطلوبة.

الفرع الثالث: تقييم الفعالية وفق المعيار الاجتماعي

ان من بين مقومات فعالية النظام الضريبي احترام المبادئ الأساسية للضريبية ، ومن أبرز هاته المبادئ على المستوى الاجتماعي هو مبدأ العدالة، حيث حاول النظام الضريبي الجزائري تكريس هذا المبدأ، سنحاول من خلال هذا الفرع تقييم فعالية النظام الضريبي من خلال التطرق الى مدى تحقق العدالة الضريبية ، و سنأخذ الضريبة على الدخل كنموذج لدراستنا، وقد أسست هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1991، و الجدول الموالي يوضح حصيلة الضريبة على الدخل خلال الفترة (2000-2016).

الجدول رقم 08 : حصيلة الضريبة على الدخل (2000-2016)

البيان السنة	الضرائب على الدخل -A- (الأجور)	ضرائب أخرى على الدخل -B-	النسبة % (A/C)	النسبة % (B/C)	الضريبة على الدخل -C- (الاجمالي)
2000	34.31	72.15	32.22	67.77	106.46
2003	93.59	86.19	52.05	47.94	179.78
2006	96.94	26.88	78.29	21.70	123.82
2008	151.9	42.00	78.33	21.66	193.9
2009	183.57	44.75	80.40	19.59	228.32
2010	244.84	55.81	81.43	18.56	300.65
2011	358.35	47.80	88.23	11.76	406.15
2012	552.52	54.03	91.09	8.90	606.55
2013	494.40	62.41	88.79	11.20	556.81
2014	531.97	70.56	88.28	11.71	602.53
2015	596.44	88.68	87.05	12.94	685.12
2016	635.14	78.69	88.97	11.02	713.83

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

يتضح من معطيات الجدول رقم 08 أن الضريبة على الدخل صنف المرتبات و الأجور تعد الأكثر مساهمة في حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي، عكس باقي أصناف الدخل الأخرى، حيث ساهمت خلال الفترة من 2011-2016 بمعدل متوسط فاق 88% من الحصيلة الإجمالية للضريبة على الدخل الإجمالي، و يمكن رد ذلك لكونها تخضع للاقتطاع من المصدر أو المنبع ووفقا لجدول شهري، وهو ما يجعل التهرب من دفعها أمرا مستحيلا، عكس أصناف الدخل الأخرى والتي يستحيل تحديد أوعيتها لأنها تخضع لنظام التصريح، وهو ما يدعوا المكلفين بالضريبة لتقديم تصاريح غير صحيحة تهربا منهم من دفع الضريبة المستحقة.

ان تحمل فئة الموظفين و الاجراء للنسبة الأكبر من العبء الضريبي للضريبة على الدخل من شأنه أن يقوص عدالة النظام الضريبي الجزائري كما يدل على ضعف الادارة الضريبية في كشف التلاعبات التي يقوم

بها المكلفون و الذين يخضعون لنظام التصريح حيث لايمكن بأي حال من الأحوال أن يصرحوا بدخولهم الفعلية.

من خلال تحليل المعطيات السابقة نجد أن العدالة التي كان يهدف المشرع الجزائري لتحقيقها لم تتحقق، وعليه يمكن استنتاج أن هناك تهرب ضريبي مقنن باعتبار المكلف من غير الاجراء هو من يحدد الوعاء الضريبي بالتصريح الضريبي الذي يقدمه بعكس الاجراء الذين يخضعون للاقتطاع من المصدر، هذا بالرغم من محاولة الادارة الضريبية والمشرع الجزائري اعطاء صفة العدالة الضريبية والتي نرى انها غير محققة الا باتباع نظام اقتطاع الكتروني يشبه الاقتطاع من المصدر.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق الى هذا الفصل من خلال مبحثيه يمكن القول أن:

*ان الاصلاح الضريبي الذي تم تبنيه سنة 1991 جاء كضرورة حيث حاولت الدولة الجزائرية مجاراة التغيرات الدولية التي سادت في تلك الفترة في اطار ما يعرف بالعولمة الاقتصادية ، و قد ساهمت بعض المؤشرات و الظواهر في اظهار فشل النظام السابق حيث كانت تصب في مجملها على عدم فعالية هذا الأخير و أكدت على ضرورة استحداث نظام ضريبي يكون أكثر فعالية ومواكبة لمتطلبات العالم الحديث.

*ان من بين أهداف الاصلاح الضريبي و التي أريد للنظام الضريبي تحقيقها هو محاولة تنويع المصادر الجبائية و التقليل من الجباية البترولية بغية احداث توازن في الميزانية العامة و رغم تسجيل تقدم ملحوظ في طريق تحقيق هذا الهدف الا أن الجباية البترولية لا تزال ذات حجم معتبر و مؤثر في تغطية النفقات.

*النظام الضريبي فشل على مستوى تشجيع الاستثمار الأجنبي رغم ما تضمنه الاصلاح الضريبي من تحفيزات حيث أن القيم المسجلة تعكس هذا الفشل و تؤكد على ضعف الفعالية.

*تباين فعالية النظام الضريبي في تحقيق الهدف المالي حيث نجح خلال فترات معينة بتحقيق هذا الهدف وفشل خلال فترات اخرى.

*ان الادارة الضريبية تعاني من مشاكل عويصة أعاقت دورها فعالية النظام الضريبي و تطوره ، فهي تتميز بوسائل محدودة و نقص الكفاءة البشرية و العصرية.

*النظام الضريبي لم ينجح في ارساء مبدأ العدالة الضريبية ، حيث أن توزيع حصيلة الضريبة على الدخل تؤكد على تحمل فئة من المجتمع للعبء الضريبي أكثر من فئات أخرى.

*النظام الضريبي الحالي تنقصه الفعالية التي كانت الدولة تصبو اليها من خلال الاصلاحات حيث أنه لم ينجح تماما في تحقيق الأهداف المرجوة بالرغم من وجود نتائج ملموسة الا أنها تتميز بالتذبذب و عدم الاستقرار و بالتالي فان النتائج المحققة لم ترقى بعد الى مستوى التطلعات.

الخاتمة العامة

من خلال تناولنا لهذا الموضوع تحت عنوان أثر العولمة الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي ، حالة النظام الضريبي الجزائري نجد أن الأساس في وضع و تصميم النظم الضريبية هو السعي نحو تحقيق مجموعة من الأهداف في جوانب اقتصادية، مالية و أخرى اجتماعية ، لذلك فإن الدول تسترسل في تغيير و ادخال التعديلات على نظمها الضريبية بحثا منها على الفعالية التي تسمح لها بالوصول الى الأهداف المرجوة، وقد كان للعولمة الاقتصادية و ما أنتجت من مظاهر مختلفة كالتجارة الالكترونية و تنامي الاستثمار الأجنبي و بروز التكتلات الاقتصادية أثر على النظم الضريبية من خلال جملة التحديات الضريبية المصاحبة لهاته الظواهر و التي من شأنها التأثير على فعالية هاته النظم.

ان الاصلاح الضريبي الشامل الذي تبنته الجزائر سنة 1991 يعد من بين انتاجات العولمة الاقتصادية التي أظهرت فشل النظام السابق و عدم مواكبته للتطورات الحاصلة في الساحة الدولية، لذلك فإن المشرع الجزائري حاول من خلال ادخال الاصلاحات مواكبة العولمة الاقتصادية و تكييف النظام الضريبي الجزائري لتجاوز التحديات التي أفرزتها، و مرد كل ذلك هو البحث عن الفعالية التي من شأنها أن تضمن تحقيق الأهداف، وقد أظهرت النتائج المسجلة حاليا أن النظام الضريبي الجزائري لم يصل بعد الى تحقيق الفعالية وذلك من خلال المداخل التي اختبرناه فيها.

نتائج اختبار الفرضيات:

*بالنسبة للفرضية الأولى: نثبتها حيث أن النظام الضريبي هو الواجهة العملية للسياسة الضريبية المنتهجة في الدولة و يوضع من أجل تحقيق الأهداف العملية التي ترجى من اتباع السياسة الضريبية، و التي تتمثل في أهداف اقتصادية، مالية و اجتماعية.

*بالنسبة للفرضية الثانية: نؤكدها حيث أن فعالية النظام الضريبي رغم صعوبة حصرها في مفهوم محدد الا أنها ترتبط بمدى تحقيق النظام الضريبي لأهدافه المرجوة بشكل متوازن، و تقاس فعالية النظام الضريبي من خلال العديد من الطرق، فهناك المدخل المالي و المدخل التنظيمي و مدخل الأهداف (اقتصادية، اجتماعية،...الخ).

*بالنسبة للفرضية الثالثة: نؤكدها أيضا فالدول اليوم تتجه الى اقامة التكتلات الاقتصادية الاقليمية كبديل ممكن لتحقيق التنمية ، كما أن الثورة التكنولوجية أتاحت نمو و زيادة التجارة الالكترونية ، و من جهة أخرى و نتيجة لحرية عوامل الانتاج في التنقل فقد ظهر تنامي ملحوظ للاستثمار الأجنبي.

*بالنسبة للفرضية الرابعة: نؤكدها أيضا حيث أن المظاهر التي أفرزتها العولمة الاقتصادية أتاحت العديد من التحديات أمام النظم الضريبية فاقامة التكتلات يستلزم تبني نظرية التنسيق الضريبي و العمل بها، و نمو التجارة الالكترونية شكل تحديا في سبيل اخضاعها ، كما أن تنامي الاستثمار الأجنبي فرض على الدول تقديم تنازلات قصد تحفيز المستثمرين.

*بالنسبة للفرضية الخامسة: فاننا ننفذها فالنظام الضريبي لا يزال بعيد عن الفعالية على الأقل حسب المداخل التي اعتمدنا عليها لقياسها، فمن خلال مدخل الأهداف لم ينجح النظام الضريبي في احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، كما أن محاولة تحفيز الاستثمار الأجنبي لم تعطي نتائج مقنعة و في الجانب التنظيمي لا تزال الادارة الضريبية بعيدة عن الفعالية ، كما أن النظام الضريبي لم يكرس مبدأ العدالة الضريبية.

نتائج الدراسة:

*النظام الضريبي هو الواجهة العملية و التطبيقية للسياسة الضريبية و اختلاف النظم الضريبية لا يعني اختلاف السياسات الضريبية فالنظام الضريبي يتأثر وفقا لخصائص المجتمع.

*فعالية النظام الضريبي تتأثر بمجموعة من المعوقات تتمثل أساسا في الازدواج و التهرب الضريبي و الضغط الضريبي المرتفع ، كما أنه و في سبيل رفع هذه الفعالية يوجد بعض المقومات تتمثل في التنظيم الفني الجيد للهيكل الضريبي وادارة ضريبية عالية الكفاءة و احترام المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الضريبة.

*ان المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة) مءسسات تساهم في المد العولمي من خلال اليات عملها و الأهداف التي وضعت لها.

*التنسيق الضريبي و الضرائب على التجارة الالكترونية و التحفيز الضريبي هي تحديات معاصرة في طريق النظم الضريبية نحو تحقيق الفعالية.

*ان الاصلاح الضريبي الذي تم سنة 1991 في الجزائر جاء ضمن سياق متطلبات العولمة الاقتصادية التي أوجبتة و تم تبنيه وطنيا مع جملة كبيرة من الاصلاحات مست العديد من جوانب الحياة الاقتصادية.

*ما تزال الجباية البترولية ذات حجم معتبر من مجموع جباية النظام الضريبي الجزائري ، فالاصلاح الضريبي لم يستطع النجاح بشكل كلي في تحقيق النقلة النوعية من الاعتماد على الجباية البترولية الى نظيرتها العادية.

*ضعف حجم الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر مقارنة بحجم التطلعات التي كان يهدف اليها الاصلاح الضريبي.

*النظام الضريبي الجزائري لا يزال بعيد عن مستوى الفعالية التي من شأنها تحقيق أهداف السياسة الضريبية وذلك لوجود عدة نقائص في الجانبين التنظيمي و التنفيذي.

الاقتراحات و التوصيات:

مما توصلنا اليه و تم تقديمه يمكن وضع الاقتراحات التالية:

-محاولة ايجاد استراتيجيات بديلة عن قطاع المحروقات كتشجيع القطاع الفلاحي و السياحي بالنظر الى الامكانيات التي تزخر بها الجزائر، الأمر الذي من شأنه أن يخرج الجزائر من دائرة الاقتصاد الريعي.

- إعادة النظر في جملة التحفيزات الضريبية ومناخ الاستثمار في الجزائر و العمل على تحسينه قصد جذب المستثمر الأجنبي وتنويع مصادر الدخل بخلاف المحروقات.
- عصرنة الإدارة الضريبية الجزائرية و العمل على زيادة كفاءة العنصر البشري بالاعتماد على التكوين المحكم و ليس الالتحاق بالتوظيف على أساس المسابقات.
- اصلاح النظام الضريبي من خلال اجزاء تعديلات دورية بناءا على اختبارات تخص الفعالية قصيرة أو متوسطة الأجل للوصول الى الهيكل المثالي الذي يحقق الفعالية المرجوة.

افاق الدراسة:

- تناولت الدراسة تأثير العولمة الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر، وهذا البحث هو جزء بسيط لموضوع يتصف بالاتساع كما أنه لا يخلو من النقائص، و قبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين قد تكون أساس لدراسات مستقبلية، يمكن ذكرها كالاتي:
- تفعيل النظام الضريبي الجزائري كالية للاندماج في الاقتصاد العالمي.
 - سبل تفعيل الادارة الضريبية في ظل تحديات العولمة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

*الكتب

1. ابراهيم بختي : التجارة الالكترونية(مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.
2. اكرام عبد الرحيم: العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة."التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
3. أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004-2005.
4. دريد محمود السامرائي: الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006.
5. زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003.
6. سامويلسون بول، نورد هاوس: علم الاقتصاد، ط01، مكتبة ناشرون، بيروت، 2006.
7. سعيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب"سياسات نظم و قضايا معاصرة" الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
8. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي: النظم الضريبية"مدخل تحليلي مقارنة"، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، دون سنة نشر.
9. سوزي عدلي ناشد : ظاهرة التهريب الضريبي الدولي و اثارها على اقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1999.
10. طه طارق: التسويق و التجارة الالكترونية ، ط02، منشأة المعارف ، الاسكندرية، 2005.
11. عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة: مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 1998.
12. عبد الحميد عبد المطلب : السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الالفية الثالثة ، ط01، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2003.
13. عبد الحميد عبد المطلب: العولمة الاقتصادية " منظماتها شركاتها تداعياتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
14. عبد الحميد عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
15. عبد السلام أبو قحف: نظرية التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1989.
16. عبد المجيد قدي: مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

17. عزة عطار: التجارة الالكترونية بين البناء و التطبيق، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003.
18. عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003.
19. فريد النجار : الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2000.
20. فؤاد أبو سنتيت: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
21. فوزي عبد المنعم: المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
22. محسن أحمد الخضيرى ، العولمة الاجتياحية ، ط01، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2001.
23. محمد دويدار: في نظرية الضريبة والنظام الضريبي، الدار الجامعية، بيروت، 1999.
24. محمد عباس محرزى: اقتصاديات المالية العامة، ط03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
25. محي محمد مسعد: ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، ط01، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999.
26. مرسي السيد الحجازي : النظم و القضايا الضريبية المعاصرة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات ، الاسكندرية ، 2004.
27. ناصر مراد: الاصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003.
28. ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003.
29. نوزاد عبد الرحمن الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي: اقتصاديات المالية العامة، ط01، دار المناهج، عمان، 2006.
30. يونس أحمد البطريق: أصول المالية العامة، دون دار نشر، الاسكندرية، 2004.
31. يونس أحمد البطريق: النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.

*الأطروحات و الرسائل

1. بوزيدة حميد: النظام الضريبي الجزائري و تحديات الاصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
2. الجوزي جميلة: مظاهر العولمة الاقتصادية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
3. الحواس زواق: دور السياسة الجبائية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005.
4. رميدي عبد الوهاب: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006-2007.
5. العباس بهناس: فعالية السياسة الجبائية في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقد مالية وبنوك، جامعة البليدة، فيفري 2005.

6. محمد فلاح: السياسة الجبائية-الأهداف والأدوات-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، 2005.

*المقالات

1. بن حمودة محبوب: قراءة مبسطة في عولمة المصارف، مجلة افاق، الصادرة عن جمعية افاق اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة البليدة، العدد 02، جوان 2003.
2. زغيب شهرزاد: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و افاق، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد08، سبتمبر 2005.
3. سليمان ناصر: التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة العدد01، 2002.
4. عبد الرحمن تومي: العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 04، 2004.
5. فارس فوضيل: هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004.
6. محمد عباس محززي : التجانس الضريبي في اطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا الصادرة عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، العدد02، ماي 2005.
7. معيزي قويدر: العولمة المالية و حركة رؤوس الأموال، مجلة افاق الصادرة عن جمعية افاق اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة البليدة، العدد 05، سبتمبر 2005.
8. ناصر مراد: المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على الاقتصاد الوطني، مجلة افاق، الصادرة عن جمعية افاق اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، جامعة البليدة، العدد03، 2004.

*المداخلات

1. حسين رحيم، حجار مبروكة: السياسة الضريبية ودورها في تدعيم المؤسسات الاقتصادية المحلية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر-واقع و افاق-المركز الجامعي برج بوعريبيج، 15/14 أبريل 2008.
2. عبد المجيد قدي: النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2003.

3. **كماسي محمد الأمين، دادان عبد الغني: معوقات الجباية الالكترونية في ظل التعاملات الرقمية و النقود الالكترونية ،** مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية ، جامعة ورقلة، 15-17 مارس 2004.

*الإحصائيات

1. تقارير البنك الدولي
2. التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2004،2008،2011،2014،2016.
3. الديوان الوطني للإحصائيات-الجزائر بالأرقام لسنوات
4. القوانين المالية السنوية(2000-2022)
5. النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2000-2011.
6. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مكتب الإحصائيات.
7. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مكتب المنازعات و التحقيقات
8. وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

*الكتب

1. **ANNIE VALLE : LES SYSTEMES FISCAL**, éd SEUIL, France, 2000.
2. **BERNARD SALANIE : THEORIE ECONOMIQUE DE LA FISCALITE**, ED ECONOMICA, France, 2002.
3. **JEAN MARIER MONNIER : LES PRELEVEMENT OBLIGATOIRES**, éd ECONOMICA, France, 1998.
4. **PIERE BELTRAME, LUCIEN MEHL : TECHNIQUES POLITIQUES ET INSTITUTIONS FISCALES COMPAREES**, PUF, France, 1997 .

ثالثا: المواقع الالكترونية

-www.dgpp-mf.gov.dz

-data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boučhaf a M'sila

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المحاسبة والمالية

Département:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (م): تيتا فارس المولود(ة) بتاريخ: 16 ماي 1996 ب: رأس الوادي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 545963 الصادرة بتاريخ: 10.08.2014 عن: دائرة برز الخيير

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: المالية والمحاسبة تخصص: مالية وتجارية م. خلال السنة الجامعية: 2011-2012

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: أثر العولمة الاقتصادية على فعالية النظام

الضريبي - حالة النظام الضريبي الجزائري

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 29/06/2019

التوقيع والبصمة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département: *العلوم الاقتصادية والتجارية*

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



الجامعة الجزائرية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: *العلوم الاقتصادية والتجارية*

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا المعضي اسفله:

الطالب (ة): *عبدي لمصيت* المولود(ة) بتاريخ: *1997/10/24* بـ: *تعليم المسيلة*
 الحامل لحظافة التعريف الوطنية (أورس) رقم: *201058039* الصادرة بتاريخ: *2011/02/13* من: *تعليم المسيلة*
 المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: *العلوم الاقتصادية* تخصص: *حسابية وتجارية* تمتددة خلال السنة الجامعية: *2021/2022*
 والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: *أثر التحويلات الإقتصادية على فعالية النظام*
الجزائري (أحوال النظام الجزائري في الأزمات)

أصرح بشرقي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: *2022/06/22*

التوقيع والبصمة